حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
مجلة علمية محكمة

الشكل الرابع الاقترانيّ الحمليّ
{دراسة تحليليّة}

تأليف

أ. د/ أحمد السيد عبد الحميد الفار

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

في كلية أصول الدين والدعوة

فرع جامعة الأزهر بالمنصورة

ملخص البحث باللغة العربية

الشكل الرابع الاقترانيّ الحمليّ - دراسة تحليليّة

أحمد السيد عبد الحميد محمد الفار

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، جمهوريّة مصر العربية.

البريد الإلكتروني: ahmed.alsyd@azhar.edu.eg

ملخص:

هذا البحث يبرز ما أثير حول الشكل الرابع من مشكلات، ويكشف أيضًا عن الجانب الابتكاريّ عند المسلمين في المنطق، ويُظهر أنّهم لم يكونوا مجرّد نقلة ومرددين لكلام اليونانيين. بل يظهر جليًّا عمق التفكير وأصالته. ولهذا يعتبر الشكل الرابع لحظة نماذجيّة يظهر فيها عمق التفكير الإسلاميّ وأصالته.

وقد خلص البحث إلى هذه النتائج:

١- لا يعرف على وجه اليقين من هو واضع الشكل الرابع.

٢- عرَف أرسطو الشكل الرابع إلا أنّه ذكر بعض ضروبه عند ذكره للشكل الأوّل.

٣- أولى ابن الصلاح الهمدانيّ ومجد الدين الجيليّ الشكل الرابع أولويّة خاصة حتى إنّهما قدّماه على الشكل الثاني والثالث حيث جعلاه ثانيًا.

٤- أُهمِل الشكل الرابع من قبل الفارابيّ وابن سينا والغزاليّ والساويّ وغيرهم من العلماء، ورفضه من الغربيين لاشلييه وجوزيف وغيرهما.

٥- من الغربيين من جعل الشكل الرابع لا يُستغنى عنه في نظريّة القياس وهو كينز.

٦- اختلف متقدمو المناطقة مع متأخريهم في الشروط التي يجب توافرها في الرابع بناء على عدم انكشاف عكس السالبة الجزئيّة المشروطة الخاصة والعرفيّة الخاصة من الموجّهات المركبة.

٧- الأضرب المنتجة عند المتقدمين خمسة، وعند المُتأخرين ثمانية، والثلاثة المزيدة يشترط أن تكون السالبة فيها إحدى الخاصتين.

٨- للخلط الذي وقع من بعض المتأخرين الذين جعلوا هذه الأضرب الثلاثة المزيدة منتجة مطلقًا، رجّح بعض العلماء رأي المتقدمين كالشيخ صالح موسى شرف، والدكتور عوض الله حجازيّ.

٩- كثر الخلط والوهم من كثير من العلماء في برهان الخلف، وهو ناشئ من إجراء الثلاثة أضرب المزيدة في قياس مقدماته مطلقة أو بسيطة، بينما يشترط أن تكون المقدمة السالبة فيها إحدى الخاصتين.

الكلمات المفتاحيّة: الشكل الرابع، أرسطو، أثير الدين الأبهريّ، المنطق القديم، العرفيّة الخاصّة، المشروطة الخاصّة.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

The fourth conjunct gestational form - an analytical study

Ahmed AlSyd Abd elHamid Mohamed
Department of Doctrine and Philosophy - Faculty of Religious Fundamentals and Advocacy in Mansoura, Arab Republic of Egypt.
Email: ahmed.alsyd@azhar.edu.eg

Abstract:

This research highlights the problems raised about the fourth form, and also reveals the innovative side of Muslims in logic, and shows that they were not merely imitating and repeating the words of the Greeks. Rather, it clearly shows the depth and originality of thinking. This is why the fourth figure is considered an exemplary moment in which the depth and originality of Islamic thinking is demonstrated.

The research came to these results:

1-It is not known with certainty who created the fourth figure.

2- Aristotle knew the fourth form, but he mentioned some of its types when he mentioned the first form.

3- Ibn al-Salah al-Hamdani and Majd al-Din al-Jili gave special priority to the fourth form, so much so that they presented it above the second and third form, making it second.

4- The fourth form was neglected by Al-Farabi, Ibn Sina, Al-Ghazali, Al-Sawi and other scholars, and it was rejected by Westerners like Achlier, Joseph and others.

5- One of the Westerners is Keynes, who made the fourth form indispensable in measurement theory.

6- The predecessors of logic differed from their predecessors regarding the conditions that must be met in the fourth, based on the absence of the detection of the reversal of the special conditional partial negativity and the special custom of the composite vectors.

7- The multiplication produced by the early ones is five, and by the later ones eight, and the three more are required for the negative to have one of the two characteristics.

8- Because there was confusion among some later scholars regarding making these three additional types completely productive, some scholars preferred the opinion of the predecessors, such as Sheikh Saleh Musa Sharaf and Dr. Awadallah Hijazi.

9- There is a lot of confusion and misguidance among many scholars in proving the posterior, and it arises from performing triple multiplication in measuring its antecedents, whether absolute or simple, while it is stipulated that the negative antecedent in it must be one of the two properties.

Keywords: Figure Four, Atheer Al-Din Al-Abhari, Old logic, Special conditional, Special customary.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد؛

فقد أثير جدل كثير حول الشكل الرابع الاقترانيّ الحمليّ؛ من هذا الجدل ما يدور حول مشروعيّة وجوده في القياس ومن ثمّ لم يذكره بعض المناطقة في أشكال القياس، وهؤلاء انقسموا إلى معللين لإهماله وعدم معللين، وكذلك اختلف المناطقة في واضعه.

وقد اختلفوا أيضًا في شروطه وضروبه المنتجة، ومن ثمّ انقسم المناطقة في بحثه إلى متقدّمين ومتأخرين.

ولمّا كثرت ضروبه المنتجة بناء على مذهب المتأخرين، اضطرب البعض في براهينه، حيث وهم فيها أئمّة كبار، ومن ثمّ استدرك المناطقة بعضهم على بعض، وهو ما لم يحدث في الثلاثة أشكال الأولى.

ولأهميّة الشكل الرابع فقد أفرده بعض المناطقة بالتأليف كابن الصلاح الهمدانيّ ومجد الدين الجيليّ، بل إنّ بعض المناطقة جعله بديهيًّا كالأوّل.[١]

---

(١) قال أحمد بن محمد المتقيّ الدهلويّ في آثار الصناديد: "إنّ رسالة له (الشيخ إسماعيل بن عبد الغنيّ الدهلويّ) في المنطق ادّعى فيها أنّ الشكل الرابع من أجلى البديهيّات، والشكل الأوّل خلافه، وأقام على ذلك الادعاء من البراهين ما لم يندفع ولم يجترئ على دفعها أحد من معاصريه". نقلًا عن الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، عبد الحيّ بن فخر الدين بن عبد العليّ الحسنيّ الطالبيّ (المتوفّى: ١٣٤١هـ)، ج٧، ص٩١٥، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

وبعضهم توهّم أنّ الشكل الرابع هو الأوّل لا فرق بينهما سوى التقدم والتأخّر.[١]

فهذا البحث يبرز ما أثير حول الشكل الرابع من مشكلات، ويكشف أيضًا عن الجانب الابتكاريّ عند المسلمين في المنطق، ويُظهر أنّهم لم يكونوا مجرّد نقلة ومرددين لكلام اليونانيين. بل يظهر جليًّا عمق التفكير وأصالته.

أسباب اختيار الموضوع:

١- اهتمام جامعة الأزهر الشريف بتدريس كتب التراث على الطلاب؛ وقد قررت تدريس تهذيب المنطق للعلامة السعد مع شرح الخبيصيّ، وقد كان منهجه في الشكل الرابع الاقترانيّ الحمليّ فريدًا، وكانت له بعض المخالفات لما عليه معظم المناطقة، ولبعض شروحه والحواشيّ عليه بعض الأخطاء، والتي لم يُنبَّه عليها في الكتب المقرّرة.

٢- اهتمام المناطقة بالشكل الرابع اهتمامًا بالغًا؛ حتى إنّ بعض المتقدمين أفردوه بالتأليف، وقد أدخل المتأخرون بعض التعديلات عليه، مما جعلهم يقولون بإنتاج ضروب لم يقل بها المتقدمون.

٣- كثرة جدال المناطقة حول وجود الشكل الرابع، وواضعه، وترتيبه في القياس، وضروبه المنتجة، وبراهينه.

ولما لم يكن هناك بحث جامع للشكل الرابع شرعتُ في الكتابة فيه حتى يكون مرجعًا

---

(١) انظر: الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتيّ الحنفيّ (ت ٧٨٦ هـ)، ج١، ص١٩١، تحقيق: ضيف الله بن صالح بن عون العمريّ، ترحيب بن ربيعان الدوسريّ، مكتبة الرشد ناشرون، الأولى، ٢٠٠٥م، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهانيّ (المتوفى: ٧٤٩هـ)، ج١، ص١٢٨، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدنيّ، السعوديّة، الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

للطلاب والباحثين.

منهج البحث:

استخدمتُ في هذا البحث المنهج التاريخيّ عند الحديث عن تاريخ وضع الشكل الرابع في القياس، والمنهج التحليليّ عند الحديث عن شروط وضروب وبراهين الشكل الرابع، والمنهج المقارن عند الحديث عن المتقدمين والمتأخرين وشروطهما لإنتاج هذا الشكل، والمنهج النقديّ عند إسقاط بعض الشروط التي اشترطها المتأخرون في الشكل الرابع، وعند البراهين.

خطة البحث:

وقد قسّمتُ هذا البحث إلى مقدّمة وتمهيد وثلاثة مباحث.

أمّا المقدمة فقد ذكرتُ فيها أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه، وأمّا التمهيد فقد ذكرتُ فيه تعريف القياس، والمراد بالقياس الاقترانيّ الحمليّ.

وأمّا المبحث الأوّل فقد حمل عنوان: الشكل الرابع تاريخيًّا.

وأمّا المبحث الثاني: فبعنوان: شروط الشكل الرابع وضروبه المنتجة بين المتقدمين والمتأخرين.

والمبحث الثالث: براهين الشكل الرابع.

والخاتمة، وتشتمل على أهمّ النتائج.

هذا، والله أسأل أن يحظى هذا البحث على القبول.

د. أحمد السيد عبد الحميد الفار

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

في كليّة أصول الدين والدعوة بالمنصورة

تمهيد

أولاً: تعريف القياس:

القياس في اللغة:

مصدر قاسَ وقايسَ، يقال: قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْسًا وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إِذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ، وَيُقَالُ: هَذِهِ خَشَبَةٌ قِيسُ أُصبع أَي قَدْرُ أُصبع.(١)

فالقياس هو تقدير الشيء بالشيء. والمقياس: المقدار. تقول: قايست بين الأمرين مقايسة وقياسًا.(٢)

القياس في الاصطلاح:

القياس مصطلح عُرف في عدّة علوم، ومن ثمّ اختلفت دلالته من علم لآخر، **فالقياس عند الأصوليين**: «مساواة فرع لأصل في علّة حكمه».(٣) مثل: قياس النبيذ على الخمر لعلّة الإسكار. وهو المعروف بقياس التمثيل.

والقياس عند المتكلمين: «مفردٌ يُتوصّل بجهة أحواله إلى المطلوب الخبريّ»(٤)، مثل:

---

(١) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ ت: ٧١١هـ، ج٦، ص١٨٧، دار صادر – بيروت، الثالثة، ١٤١٤ه.

(٢) انظر: مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ، ت: ٣٩٥هـ، ج١، ص٧٣٩، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الثانية، ١٩٨٦م

(٣) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهانيّ، ت: ٧٤٩هـ، ج٣، ص٥، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدنيّ، السعودية، الأولى، ١٩٨٦م

(٤) الفرائد في حلّ شرح العقائد، كمال الدين بن أبي شريف، ص١٢٧، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

العالم، فإنّه بالنظر إلى حالةٍ من حالاته وهي التغيّر ينتج حدوثه.(١)

أمّا عند المناطقة: «فهو قول مؤلَّف من قضايا إذا سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر».(٢)

يقول أرسطو: «فأمّا القياس فهو قول إذا وضِعَتْ فيه أشياء أكثرُ من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها».(٣)

ويقول الفارابيّ: «والقياس قول تُوضَع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلِّفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطرارًا، واللازم عن القياس يسمّى النتيجة».(٤)

ويقول ابن سينا: «وأمّا القياس فهو قول ما إذا وضِعَتْ فيه أشياء أكثرُ من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار».(٥)

وقد ذكر المناطقة في تعريف القياس جنسًا وخمسة قيود بمنزلة الفصول.(٦)

---

(١) انظر: مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٣٣، مجلس حكماء المسلمين، ٢٠١٩م.

(٢) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ، ت: ٨١٦هـ، ص١٨١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الأولى، ١٩٨٣م. وانظر: حاشية الشيخ حسن العطّار على شرح الخبيصيّ، ص٢٢٠، عيسى البابيّ الحلبيّ، المنطق، محمد رضا المظفر، ص٢٠٣، دار التعارف للمطبوعات، الثالثة، ٢٠٠٦م.

(٣) منطق أرسطو، ج١، ص١٤٢، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، الأولى، ١٩٨٠م.

(٤) المنطق عند الفارابيّ، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ت: ٣٣٩هـ، ج٢، ص١٩، تحقيق: د. رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.

(٥) الشفاء، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، ت: ٤٢٨هـ، ج٢، ص٥٤، تحقيق: سعيد زايد، تقديم د. إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة، ١٩٦٤م.

(٦) انظر: حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الخبيصيّ، ص٢٢١

أمّا الجنس فهو كلمة "قول" «والقول هو المفهوم المركّب العقليّ أو الملفوظ، فيشمل القياس وغيره من القضايا البسيطة والمركّبة، والاستقراء والتمثيل وقياس المساواة».[١]

وأمّا القيود فهي:

١- "مؤلَّف من قضايا" «خرج به القضيّة الواحدة المستلزمة لعكسها[٢]، مثل: كلّ عالم حادث، فإنّه يلزمه العكس وهو بعض الحادث عالم، ويخرج أيضًا القضيّة المركّبة الموجّهة[٣]

---

(١) التذهيب على شرح التهذيب، عبيد الله بن فضل الله الخبيصيّ، ص٢٢١، مطبوع مع حاشيتين الأولى للعطار، والثانية لابن سعيد، عيسى البابيّ الحلبيّ.

(٢) العكس المستويّ هو تبديل طرفي القضيّة مع بقاء الصدق والكيف، وتنعكس الكليّة الموجبة إلى جزئيّة موجبة، والجزئيّة الموجبة إلى مثلها، والكليّة السالبة إلى مثلها، والجزئيّة السالبة لا تنعكس، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - أنّ أثير الدين الأبهريّ قال بانعكاس الجزئيّة السالبة إذا كانت إحدى الخاصّتين من الموجّهة المركبة.

(٣) لكلّ قضيّة نسبة ولابدّ لهذه النسبة من اتصافها بصفة في الواقع، وهذه الصفة واحدة من أربع: الوجوب، والإمكان العام، والدوام، والإطلاق أو فعليّة النسبة، وهذه الصفات هي كيفيّة النسبة، وتسمّى جهة القضيّة، فإن صُرّح بها كانت القضيّة موجَّهة، وكذلك إن لم يصرّح بها ولوحظت عند العقل. أمّا إن لم يصرّح بها ولم يلاحظها العقل فلا تسمّى موجّهة بل مطلقة، فإذا قلتَ الله قادر وجوبًا، فقد صرّحت بذكر الجهة، وهي الوجوب، وكذا إذا قلتَ: الله قادر، ولاحظت الوجوب في نفسك فالقضيّة في الحالتين تسمَّى موجّهة. أمّا إذا قلتَ: محمد عالم، ولم تذكر جهة القضيّة ولم تلاحظها فلا تكون هذه القضيّة موجّهة بل مطلقة. ثمّ إنّ الموجّهة تنقسم إلى قسمين: بسيطة ومركّبة. فالبسيطة ما كان معناها إيجابًا أو سلبًا نحو: الله قادر بالضرورة. والمركّبة ما اشتملت على إيجاب وسلب معًا، وعلامة المركّبة: أن يوجد في عجُزِها كلمة لا دائمًا، أو لا بالضرورة، أو الإمكان الخاص، ولا تجد في البسيطة هذه الكلمات. انظر: مذكرات في =

المستلزمة لعكسها، فإنّها وإن كانت تشتمل على قضيتين باعتبار الصدر والعجُز لكنّها في الظاهر قضيّة واحدة يقال لها: موجبة أو سالبة باعتبار صدرها، مثل: بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا[١]، فمثل هذه يقال لها قضيّة واحدة موجبة، وإن كانت تُحلّ بقضيتين: موجبة باعتبار صدرها وسالبة باعتبار عجُزِها».[٢]

٢- "متى سُلِّمت" من التسليم، وقد ذكر المناطقة أنّه لا يُشترط في القياس أن تكون قضاياه مسلّمة فعلًا، بل شرط كونه قياسًا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها، فإنّه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها. واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط، دون الكذب، لجواز كونه لازمًا أعمّ. ومنه يعرف: أنّ كذب القضايا المؤلّفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها، نعم كذبه يستلزم كذبها[٣]، فالقياس لا يتمّ إلا إذا سلّم الخصم المقدمتين، فإذا لم يسلّم المقدمتين أو سلّم واحدة فقط ونازع في الثانية فلا يتمّ القياس، وعليك أيها المستدلّ إقناعه ولو بأقيسة متعددة حتى يُسلِّم.[٤]

=

المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٠٣، ١٠٤، وتوضيح المفاهيم في المنطق القديم، د. رشدي عزيز، ص١٠٤، ١٠٥، مطبعة الشمس، شبين الكوم، الخامسة، ٢٠٠٠م.

(١) نوع هذه القضيّة مشروطة خاصّة، وهي: التي اتصفت نسبتها بالضرورة مادام وصف الموضوع مع التقييد باللادوام الذاتيّ. فتتألّف المشروطة الخاصة من مشروطة عامة ومطلقة عامة. انظر: توضيح المفاهيم في المنطق القديم، د. رشدي عزيز، ص١٠٧

(٢) مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٣٤، وانظر: التذهيب، ٢٢١، ٢٢٢، المنطق، محمد رضا المظفّر، ص٢٠٣

(٣) انظر: المنطق، محمد رضا المظفّر، ص٢٠٣

(٤) انظر: محاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، ص٦٨، دار الثناء للطباعة، الخامسة، ١٩٥٣م.

٣- "يلزم عنها" «يُخرِج القضايا التي لا تستلزم قولًا آخر، مثل: الاستقراء، ومثل: العقيم الذي لم يستوف الشروط المطلوبة في الأشكال، ومثل: قياس التمثيل».(١)

والاستقراء: هو تتبع الجزئيات كلّها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعًا. وينقسم إلى تام إذا تتبعنا الجزئيات كلها، وناقص إذا تتبعنا البعض مثل: تتبّع بعض الحيوانات عند أكلها، وجدناهم يحرّكون الفكّ الأسفل، فحكمنا بأنّ كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، فهذه النتيجة لا يستلزمها تتبع بعض الجزئيّات، لأنّه يجوز أن يكون هناك حيوان لم نتتبعه عند الأكل يحرّك فكّه الأعلى.(٢) كالتمساح فإنّه يحرِّك فكّه الأعلى.

ومثال العقيم الذي لم يستوف الشروط: لا شيء من الحجر إنسان وكلّ إنسان جسم، فلا شيء من الحجر جسم، فهذه النتيجة كاذبة؛ لأنّ الصغرى يجب أن تكون موجبة، وهو شرط الشكل الأول من حيث الكيف.

ومثال التمثيل(٣): «النبيذ خمر في الإسكار فلا يستلزم أنّه حرام كالخمر لأنّ العليّة ليست قطعيّة، وإنّما هي ظنيّة، لم لا يجوز أن تكون حرمة الخمر ناشئة من عصير العنب الذي هو

---

(١) مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٣٥، وانظر: التذهيب، ص٢٢٢، ٢٢٣، والمنطق، محمد رضا المظفّر، ص٢٠٣

(٢) انظر: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله حجازي، ص١٨٤، دار الطباعة المحمديّة، السادسة، بدون، ومذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٣٥.

(٣) لو ردّ التمثيل إلى قياس منطقيّ لأنتج حتمًا؛ مثل: النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، إذن النبيذ حرام، لأنّ الموضوع اندرج في الأوسط وهو مندرج في الأكبر. مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٦٥.

الخمر وحينئذ لا توجد هذه العلّة في النبيذ».[١]

٤- "لذاتها" يخرج القضايا التي تستلزم قولًا آخر، ولكنّه ليس لذات القياس بل لأمر خارج عنه، كقياس المساواة؛ فإنّه يلزم منه القول الآخر لمقدّمة خارجة عنه، لا لذاته، مثل: زيد يساوي عليًّا. وعليّ يساوي بكرًا فزيد يساوي بكرًا ولكن لا لذاته، بل لصدق المقدّمة الخارجيّة، وهي "مساوي المساوي مساو" ولذا لا ينتج مثل قولنا: "الاثنان نصف الأربعة. والأربعة نصف الثمانية"؛ لأنّ نصف النصف ليس نصفًا، بل ربعًا.[٢]

٥- "قول آخر" وهو النتيجة، «ومعنى آخريتها أن لا تكون إحدى مقدمتي القياس الاقترانيّ والاستثنائيّ، لا أن تكون جزءًا من إحدى المقدمتين، واشترط الآخريّة لأنّه لو كان إحدى مقدمتي القياس لكان ذلك مصادرة، وهي أخذ الدعوى بتمامها في الدليل، وهي توجب الدور؛ لأنّ النتيجة متوقفة على الدليل، ولو كانت الدعوى كلّ الدليل لكان ذلك عبثًا وهذيانًا».[٣]

ثانيًا: القياس الاقترانيّ الحمليّ:

هو قول مؤلّف من قضايا حمليّة دلّت على النتيجة بالقوّة.

قال صاحب السلّم:

وَهـــوَ الَّـــذِي دَلَّ عَلَـــى النَّتِيجَـــةِ بِقُـــوَّةٍ، وَاخـــتَصَّ بِالحَمليَّـــةِ

فيعني أنّ النتيجة مذكورة فيه بالقوّة؛ فجزء منها في المقدّمة الأولى، وجزء منها في الثانية[٤]، ويتألّف هذا القياس من ثلاثة حدود الأصغر والأوسط والأكبر؛ فموضوع المطلوب يسمّى حدًّا

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٣٥، والتذهيب، ص٢٢٣، ٢٢٤ والمنطق، محمد رضا المظفر، ص٢٠٣.

(٣) التذهيب، ص٢٢٦، وانظر: محاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، ص٧١.

(٤) انظر: مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٣٩

أصغر ومحموله أكبر، والمكرّر أوسط؛ فالنتيجة قبل قيام القياس عليها تسمّى دعوى ومطلوبًا، وبعد استخراجها من القياس تسمّى نتيجة، وهي باعتبارها مطلوبًا مركّبة من موضوع ومحمول، فموضوعها يسمّى حدًا أصغر لأنّه في الغالب أقلّ أفرادًا من المحمول، مثل: زيد إنسان، فإنّ زيدًا أصغر من إنسان، والموضوع وإن كان في الغالب أصغر من المحمول، إلا أنّه أشرف منه لأنّه وضع ليُحمل عليه غيره، ولهذا يسمّى عند النحويين بالعمدة، ومحمول الدعوى يسمّى حدًّا أكبرًا، لأنّه في الغالب أكثر أفرادًا من الموضوع، ومن هذين الحدّين يتألف المطلوب، وهما يذكران في القياس الاقترانيّ متفرقين، ويزاد عليهما في القياس حدٌّ ثالثٌ، هو الحدّ الوسط؛ لأنّه هو الواسطة في الانتاج، وبحذفه تحصل النتيجة سواء أذكر في الوسط أم في غيره، مثال ذلك: زيدٌ ناطق، وكلّ ناطق إنسان، فالنتيجة زيدٌ إنسان. فزيدٌ حدّ أصغر وإنسان حدّ أكبر وناطق حدّ أوسط، ذُكِر هنا في الوسط[١]. وقد يذكر محمولًا في المقدمتين، أو موضوعًا فيهما، أو موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى، فهذه أشكال أربعة.

والشكل هو الهيئة الحاصلة من وضع المقدمتين مع الحدّ الأوسط، فهو يتبع كيفية وضع الحدّ الأوسط في القياس من غير النظر إلى الكليّة والجزئيّة، فإن كان الحدّ الأوسط محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأوّل، وجاء أولًا لأنّه بدهيّ الإنتاج، ينتقل فيه الذهن من الأصغر إلى الأوسط فالأكبر، وهذا موافق لمقتضى الطبع. وإن كان الأوسط محمولًا في المقدمتين فهو الثاني، وجاء ثانيًا لأنّه شارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى، وإن كان الأوسط موضوعًا في المقدمتين فهو الثالث، وجاء ثالثًا لأنّه شارك الأول في أخسّ مقدمتيه وهي الكبرى، وإن كان الأوسط عكس الأول أي جاء موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى فهو

(١) انظر: المصدر السابق، ص١٤١.

الرابع، وجاء رابعًا لأنّه عكس الأول فجاء مخالفًا لمقتضى الطبع.

مثال الأوّل: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، فالأوسط محمول في الصغرى موضوع في الكبرى، ومثال الثاني: العالم متغيّر، ولا شيء من القديم بمتغيّر، فالأوسط محمول في المقدمتين، ومثال الثالث: العالم متغيّر، وكلّ عالَم حادث، فالأوسط موضوع في المقدمتين، ومثال الرابع: كلّ عالم متغيّر، وكلّ ما سوى الله عالَم، فالأوسط موضوع في الصغرى محمول في الكبرى.(١)

والخلاصة، أنّ القياس الاقترانيّ الحمليّ يتكون من قضيتين مسلّمتين تقترن إحداهما بالأخرى بشكل خاص تبعًا لموقع الحد الأوسط، يلزم عن القضيتين قول آخر هو النتيجة.

(١) انظر: المصدر السابق، ص١٤٣.

المبحث الأوّل: الشكل الرابع تاريخيًّا

أولاً: من هو واضع الشكل الرابع؟

لم يضع أرسطو الشكل الرابع، واقتصرت أبحاثه في القياس الحمليّ الاقترانيّ على الثلاثة أشكال الأولى.

والسؤال: إذا كان أرسطو لم يجعل في القياس شكلاً رابعًا؛ فمن هو واضعه؟

يذكر ابن سينا أنّ جالينوس(١) أو فاضل الأطباء(٢) -كما يطلق عليه - هو واضع الشكل الرابع(٣)، ...

---

(١) هو قدوة الأطباء أو إمامهم جَالِينُوس اليُوناني، المتوفى ببلده ومنشئه برغاميس سنة ست وأربعين ومائة من ميلاد عيسى - عليه السلام- وعمره سبع وثمانون سنة. (سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ العثمانيّ المعروف بـ«حاجي خليفة»، ت ١٠٦٧ هـ، ج١، ص٤٠٦، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م) . يقول عنه ابن أبي أصيبعة: «إِنّ الَّذِي قد عُلِمَ من حَال جالينوس واشتهرت بِهِ الْمعرفَة عِنْد الْخَاص وَالْعَام فِي كثير من الْأُمَم أَنه كَانَ خَاتم الْأَطِبَّاء الْكِبَار المعلمين، وَهُوَ الثَّامِن مِنْهُم، وَأَنه لَيْسَ يدانيه أحد فِي صناعَة الطِّبّ فضلًا عَن أَن يُسَاوِيه؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عِنْدَمَا ظهر وجد صناعَة الطِّبّ قد كثرت فِيهَا أَقْوَال الْأَطِبَّاء السوفسطائيين وانمحت محاسنها، فَانْتدبَ لذَلِك وأبطل آراء أُولَئِكَ، وأيّد وشيّد كَلَام أبقراط وآراءه وآراء التَّابِعين لَهُ، وَنصر ذَلِك بِحَسب إِمْكَانه وصنف فِي ذَلِك كتبا كَثِيرَة كشف فِيهَا عَن مَكْنُون هَذِه الصِّنَاعَة وأفصح عَن حقائقها وَنصر القَوْل الْحق فِيهَا، وَلم يجِئ بعده من الْأَطِبَّاء إِلَّا من هُوَ دون مَنْزِلَته ومتعلّم مِنْهُ». عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة، توفى: ٦٦٨هـ، ص١٠٩، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٢) انظر: مقدمة د. إبراهيم بيومي مدكور للشفاء، ص١٠

(٣) انظر: الشفاء، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، ت: ٤٢٨هـ، ج٢، ص١٠٧، باختصار.

وذكر هذا أيضًا ابن رشد[١]، وتبعه فلاسفة العصور الوسطى[٢]، بل يكاد - كما يقول يان لوكاشيفتش[٣]- كلّ مختصر جامع في المنطق يحتوي على ملاحظة مؤداها أنّ مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس.[٤]

لكنّ هذا الرأي له من يعارضه فجالينوس لم يقسِّم الأشكال إلى أربعة، بل إلى ثلاثة متابعًا في هذا أرسطو؛ يقول ابن الصلاح الهمدانيّ[٥]: «وكذلك وجدنا جالينوس فعل في المقالة التاسعة

---

(١) انظر: تلخيص القياس لأرسطو، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسيّ، أبو الوليد، ت: ٥٩٥هـ، ص٣٧، تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الأولى، ١٩٨٨م.

(٢) انظر: نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٥٥، ترجمة: الدكتور عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف بالإسكندريّة، ١٩٦١م.

(٣) منطقيّ بولنديّ، ولد عام ١٨٧٨م، حصل على الدكتوراة في الفلسفة عام ١٩٠٢م، حاضر في جامعات بولندا، وعُيّن وزيرًا للتربية عام ١٩١٩م، توفي عام ١٩٥٦م وعمره ثماني وسبعون سنة. من مؤلفاته: مبدأ التناقض عند أرسطو، ونظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث. والجدير بالذكر أنّ شقته أحرقت في الحرب العالميّة الثانية وأحرق معها الكثير من كتبه. انظر: يان لوكاشيفتش ومدرسة وارسو المنطقيّة، تشسلاف لييفسكي، منشور مقدمة لكتاب: نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، ص٤٥، ٤٦.

(٤) نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٥٥.

(٥) هُوَ الشَّيْخ الْعَالم: نجم الدّين أَبُو الْفتُوح أَحْمد بن مُحَمَّد بن السّري، وَكَانَ يعرف بِابْن الصّلاح، فَاضل فِي الْعُلُوم الْحكمِيَّة، جيد الْمعرفَة بهَا، مطلع على دقائقها وأسرارها، فصيح اللِّسَان قوي الْعبارَة مليح التصنيف متميز فِي علم صناعَة الطِّبّ، وَكَانَ أعجميًا أَصله من هَمدَان، وقطن بِبَغْدَاد واستدعاه حسام الدّين تمرتاش بن الْغَازِي بن أرتق إِلَيْهِ وأكرمه غَايَة الْإِكْرَام، وَبَقِي فِي صحبته مُدَّة ثمَّ توجه ابْن الصّلاح =

من كتاب البرهان فإنّه قسّم الأشكال الحمليّة إلى ثلاثة فقط، وجزم القول بأنّه لا رابع لها، وكذلك في كتابه إحصاء القياسات».(١)

وليس ابن الصلاح وحده هو من شكّك في نسبة الشكل الرابع لجالينوس، بل كثير من الكُتَّاب الغربيين كذلك شككوا.(٢)

وفي رأي هؤلاء المشككين أنّ هناك وهمًا وقع عند نسبة الشكل الرابع لجالينوس؛ وذلك راجع إلى تقسيم جالينوس للقياس المركّب من أربعة حدود إلى أربعة أشكال، وليس هو قياس أرسطو البسيط، فظنّ هؤلاء أنّه يتحدث عن القياس البسيط المؤلَّف من حدّين؛ يقول يان لوكاشيفتش: «إنّ الحاشية التي نشرها "واليس" تفسّر كلّ المسائل التاريخيّة المتّصلة باكتشاف جالينوس المزعوم للشكل الرابع. لقد قسَّم جالينوس الأقيسة إلى أربعة أشكال، ولكنّها كانت أقيسة مركّبة تحتوي على أربعة حدود، ولم تكن هي الأقيسة الأرسطيّة البسيطة. أمّا الشكل الرابع من الأقيسة الأرسطيّة فقد ابتكرها شخص آخر».(٣)

فالقول بأنّ جالينوس هو واضع الشكل الرابع أضحى محلّ أخذ ورد، وليس هناك ما يرجّح

=

إِلَى دمشق وَلم يزل بهَا إِلَى أَن توفّي وَكَانَت وَفَاته رَحمَه الله بِدِمَشْق لَيْلَة الْأَحَد سنة نَيف وَأَرْبَعين وَخَمْسمِائة وَدفن فِي مَقَابِر الصُّوفِيَّة عِنْد نهر بانياس بِظَاهِر دمشق. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة، ت: ٦٦٨هـ، ص٦٣٨، ٦٣٩، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت.

(١) مقالة في الشكل الرابع، أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السري ابن الصلاح الهمدانيّ، ت: ٥٤٨هـ، تحقيق: أسد الله فلاحيّ، منشور في مجلة الحكمة الخالدة، العدد الأوّل، ١٣٩٣هـ. ص٩٨

(٢) انظر: نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٥٥

(٣) نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٥٩

وضعه له سوى أقوال الفلاسفة من أمثال ابن سينا وابن رشد وغيرهما. أمّا الواقع ونفس الأمر فلا يُعلم على وجه اليقين واضعه.

ثانيًا: انقسام المناطقة في الشكل الرابع:

انقسم المناطقة حول الشكل الرابع إلى فريقين: فريق أثبته، والآخر أهمله.

والمثبتون للشكل الرابع منهم من يُفضِّله على الشكلين الآخرين الثاني والثالث، ويرى أنّه كان من المفترض أن يحلّ ثانيًا. ومنهم من يجعله رابعًا لبعده عن الطبع.

فمن الفريق الأوّل:

١- ابن الصلاح الهمدانيّ:

يقول ابن الصلاح: «الحدّ الأوسط لا يخلو أن يكون محمولًا في إحدى المقدمتين وموضوعًا في الأخرى؛ فإذا كان كذلك، فلا يخلو من أن يكون محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى، وهذا الذي يسمّى الشكل الأوّل؛ أو يكون موضوعًا في الصغرى ومحمولًا في الكبرى، وهذا هو الشكل الرابع المزيد، وعندي أنّه ينبغي أن يجعل ثانيًا في الترتيب».[١]

ويُرجع ابن الصلاح ترتيبه له ثانيًا لأسباب هي:

أ- أنّه قسيم[٢] الأوّل في القسمة؛ أي أنّه شاركه في أنّ الحدّ الأوسط موضوع في إحدى المقدمتين ومحمول في الأخرى، ويفضل عليه بأنّه أقرب إلى الطبع، ومستغن في البيان عنه، وهذا فلا يستغنى عنه في البيان، فيقدّم عليه الأوّل من هذا الوجه، تقدم ما هو ضروريّ التقدّم، وتلاه الثاني تلو الأنواع القسيمة؛ لأنّ حكم هذا الشكل مع الأوّل حكم نوعين قسيمين، وحكم

---

(١) مقالة في الشكل الرابع، ابن الصلاح الهمدانيّ، منشور في مجلة الحكمة الخالدة، العدد الأوّل، ص٩٩

(٢) قسيم الشيء: هو ما يكون مقابلًا للشيء ومندرجًا معه تحت شيء آخر، كالاسم؛ فإنه مقابل للفعل ومندرجان تحت شيء آخر، وهي الكلمة التي هي أعمّ منهما. التعريفات، الجرجانيّ، ص١٧٥

الشكلين الآخرين معهما حكم نوعين قسيمين لجنس الأوّل والرابع، والنوع أقرب إلى قسيمه من قسيم جنسه. مثال ذلك: أنّ الإنسان أقرب إلى الفرس، الذي هو قسيمه، من النبات، الذي هو قسيم جنسه أي الحيوان.(١)

ب- الشكل الرابع يَفضُل على الثاني والثالث بتنوّع ضروبه المنتجة؛ فينتج السلب الكليّ والإيجاب الجزئيّ والسلب الجزئيّ، فهو بهذا يفضل الثاني الذي لا ينتج إلا السلب الكليّ والسلب الجزئيّ، ويفضُل الثالث الذي لا ينتج إلا إيجابًا جزئيًا وسلبًا جزئيًا. فكما أنّ الأوّل فضل لأنّه ينتج المحصورات الأربعة ينبغي أن يتلوه من كان إنتاجه متنوعًا وهو الرابع.(٢)

ج- الشكل الثاني والثالث فيهما من الضروب ما لا يستدلّ عليه إلا ببرهان الخُلف(٣) ولا يستدلّ عليه بالعكس، كالضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلّف من صغرى جزئيّة سالبة وكبرى كليّة موجبة. وكالضرب السادس من الشكل الثالث المؤلّف من صغرى كليّة موجبة والكبرى جزئيّة سالبة، فهذان لا يستدلّ عليهما ببرهان العكس.

أمّا الشكل الرابع فيستدلّ على ضروبه المنتجة ببرهان العكس، ولا خفاء أنّ برهان الخُلف أغرب وأبعد عن الطبع من برهان العكس.(٤)

---

(١) انظر: مقالة في الشكل الرابع، ابن الصلاح الهمدانيّ، منشور في مجلة الحكمة الخالدة، العدد الأوّل، ص١٠١

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٠١

(٣) بضم الخاء؛ لأنّه يؤدي إلى الخُلف أي المحال. وبفتحها؛ لأنّه يأتي المطلوب من خَلفه، أي من ورائه الذي هو نقيضه. انظر: حاشية الملّويّ على المطلع شرح إيساغوجي، الشيخ أحمد الملّويّ، منشور مع حاشية العطار على المطلع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ، ص٥٩٨، تحقيق: د. عرفة النادي، دار الضياء، الكويت.

(٤) انظر: مقالة في الشكل الرابع، ابن الصلاح الهمدانيّ، منشور في مجلة الحكمة الخالدة، العدد الأوّل، ص١٠٢

٢- مجد الدين الجيليّ[(١)]:

يرى الجيليّ أنّ الشكل الرابع كان الأولى به أن يأتي ثانيًا، إلا أنّ بعض ضروبه عند البرهنة عليها تحتاج للردّ إلى الشكل الثاني والثالث، ومن ثمّ حلّ رابعًا، فحلوله رابعًا للتعليم وليس لبعده عن الطبع.

يقول مجد الدين الجيليّ: «إنّ هذا الشكل هو عكس الشكل الأوّل؛ فإنّ الأوسط فيه موضوع في الصغرى محمول في الكبرى، وكان في الأوّل محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، فكان يستحق أن يكون هو الشكل الثاني إلا أنّه لما كان في البيان متأخرًا عن الأشكال الثلاثة كلّها، لاحتياج بعض ضروبه في البيان إلى الثاني، واحتاج أكثرها في ذلك إلى الثالث، جُعل رابعًا، ولذلك لا يستبين نتائج هذا الشكل بالتحقيق من لم يتقدم بتعلّم تلك الأشكال الثلاثة».[(٢)]

أغلب المناطقة يثبتونه رابعًا لبعده عن مقتضى الطبع:

أمّا الفريق الثاني الذي يثبته رابعًا لبُعده عن الطبع وهم أغلب المناطقة[(٣)]، فهم يرون أنّ

---

(١) لا تذكر المصادر عنه إلا أنّه كان شيخًا للفخر الرازيّ والسُّهرَورديّ المقتول صاحب حكمة الإشراق؛ يقول ابن خلكان: «كان المذكور (السهروردي) من علماء عَصْره، قرأ الحكمة وأُصول الفِقْه على الشيخ مجد الدِّين الجِيليّ بمدينة المراغة من أعمال أَذْرَبيجان إلى أن بَرَعَ فيهما، وهذا مجدُ الدِّين هو شيخ فخر الدين الرَّازيّ، وعليه تخرَّج، وبصحبته انتفع، وكان إمامًا في فنونه». وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربليّ، ت: ٦٨١هـ، ج٦، ص٢٦٩، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

(٢) اللامع في الشكل الرابع، مجد الدين الجيليّ، تحقيق: أسد الدين فلاحيّ، مجلّة الفلسفة وعلم الكلام، العدد الثاني، ٢٠١٥م إيران. ص٢٢١.

(٣) انظر على سبيل المثال: تحرير القواعد المنطقيّة في شرح الرسالة الشمسيّة، قطب الدين محمود بن محمد الرازيّ، ت: ٧٦٦ هـ، ص١٤٦، مصطفى البابي الحلبي، شرح التهذيب للخبيصي، وحاشية العلامة شيخ =

القسمة العقليّة تقضي بشكل رابع؛ فالأوسط إمّا أن يكون محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، أو بالعكس، أو محمولًا فيهما، أو موضوعًا فيهما، فالشكل الأوّل هو الذي يكون الأوسط فيه محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى؛ لأنّ الترتيب الطبيعيّ غير حاصل إلّا فيه؛ لأنّ الذهن ينتقل من الموضوع إلى الأوسط ومنه إلى المحمول. فلا جرم كان إنتاجه بيّنًا.(١)

أمّا الشكل الرابع فهو في غاية البعد عن الطبع لتغيّر كلتا مقدمتيه عن النظم الطبيعيّ ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين.(٢)

مهملو الشكل الرابع:

والمهملون له يمكن تقسيمهم إلى فريقين:

أحدهما: أهمله دون ذكر لسبب إهماله، والثاني: أهمله معلّلًا إهماله إياه.

=

الإسلام حسن بن محمد العطّار، ت: ١٢٥٠ هـ، وحاشية محمد بن علي بن سعيد، ص٢٤٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، والجوهر النضيد شرح منطق التجريد، ابن المطهر الحلّي، جمال الدين حسن بن يوسف، ت: ٧٢٦هـ ص٢١٥، تحقيق: محسن بيدارفر، طبعة طهران، ١٤٣٥ هـ، تحفة المحقق بشرح نظام المنطق، أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين العلويّ الحسينيّ، ص٢٠٥، مطبعة المنار، القاهرة، الأولى، بدون. حاشية الشيخ محمد عليش على شيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ على إيساغوجي، ص١٢٨، المكتبة الأزهريّة.

(١) انظر: منطق الملخّص، الفخر الرازيّ، ص٢٤٩، ٢٥٠، تحقيق: د. أحد فرامرز قراملكي، وأدنيه أصغري، طبعة طهران ١٣٨٨ هـ.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٢٥٠، وشرخ الخبيصي للتهذيب، ص٢٢١.

الفريق الأوّل من أهمله دون ذكر لسبب إهماله:

١- أرسطو:

فقد ذكر في التحليلات الأولى الأشكال الثلاثة ولم يذكر الرابع[١]، لكنّه - خلافًا لمن يَرى أنّه لم يَعرِفه - عَرَف الشكل الرابع، وذلك عن طريق عكس بعض الأضرب من الشكل الأوّل يقول أرسطو: «المقاييس منها كليّة ومنها جزئيّة، فإنّ الكليّة أبدًا تجمع أشياء كثيرة، وأمّا الجزئيّة فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة، وأمّا السالبة فإنّها تجمع النتيجة فقط، لأنّ المقدمات الأخر تنعكس. وأمّا السالبة فليس تنعكس، والنتيجة هي شيء مقول على شيء. فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة، مثل أنّه إن تبيّن أنّ آ[٢] مقولة على كلّ بَ أو على بعضها، فإنّ بَ بالضرورة تكون مقولة على بعض آ، وإن لم تكن آ مقولة على شيء من بَ فإنّ بَ لا تكون مقولة على شيء من آ، وذلك بخلاف ما تقدّم. فإن لم تكن آ في بعض بَ، فليس بالضرورة بَ غير موجودة في بعض آ، لأنّه قد يمكن أن تكون في كلّها».[٣]

ويحلّل لوكاشيفتش نصّ أرسطو هذا بقوله: «نرى من هذه الفقرة أنّ أرسطو يعرف أضرب

---

(١) انظر: منطق أرسطو، ج١، ص١٤٧ - ١٦٢

(٢) يقول الدسوقيّ: «واعلم أنّ الكتابة تقتضي أنّ اللفظ بهما بسيط أي بـ (ب) وبـ (ج) وهو الحقّ؛ لأنّ الاختصار حاصل به، وأمّا التلفظ باسميهما أعني كلّ جيم باء فهو باسمين ثلاثيين يشاركهما سائر الأسماء الثلاثيّة فلا وجه للاقتصار عليهما دون غيرهما، ولأنّه إذا تلفّظ باسميهما يفهم منه الحرفان المخصوصان كما في قولنا كلّ إنسان حيوان فلا يكون التعبير دالًا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما إذا تلفّظ بهما بسيطين فإنّهما لا معنى لهما أصلًا». حاشية الدسوقيّ على شرح القطب على الشمسيّة، محمد بن أحمد بن عرفة المالكيّ، ج٢، ص٣٠، المطبعة الأميريّة، ١٩٠٥م.

(٣) منطق أرسطو، ج١، ص٢٥١، ٢٥٢

الشكل الرابع، وهي الأضرب المعروفة فيما بعد brAmAntIp، CAmEnEs، dImArIs، وأنّه يحصل عليها بعكس نتيجة الأضرب bArbArA، CELArEnT، dArII، ونتيجة القياس قضيّة تقرّر شيئًا عن شيء أي أنّها مقدمة، ومن ثمّ ينطبق عليها قوانين العكس».(١)

فالضرب الأوّل(٢) brAmAntIp من الشكل الرابع وهو المؤلف من: صغرى كليّة موجبة وكبرى كليّة موجبة، يحصل عليه من عكس الضرب الأوّل من الشكل الأوّل المؤلّف من صغرى كليّة موجبة وكبرى كليّة موجبة.

مثال ذلك من الشكل الرابع: كلّ حيوان فان، وكلّ إنسان حيوان، إذن: بعض الفاني إنسان.

وللبرهنة على صحّة النتيجة يكون بردّها إلى الشكل الأوّل عن طريق عكس الترتيب ثمّ النتيجة، فنقول: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان فان. إذن: كلّ إنسان فان، ثمّ نعكس النتيجة بتبديل طرفي القضيّة فتصبح: بعض الفاني إنسان، وهي نفس نتيجة القياس الأصليّ.

والضرب الثاني CAmEnEs ويتألّف من: كليّة سالبة صغرى وكبرى كليّة موجبة والنتيجة كليّة سالبة.

ومثاله: لا شيء من المسكر نافع، وكلّ خمر مسكر. إذن: لا شيء من النافع خمر.

وللبرهنة على صحّة النتيجة يكون بعكس ترتيب المقدمتين حتى يعود للشكل الأوّل، ثمّ

---

(١) نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٤٢، ٤٣

(٢) الضرب هو الهيئة الحاصلة من اجتماع المقدمتين إيجابًا أو سلبًا، فهو يتبع الكليّة والجزئيّة، والإيجاب والسلب، وترتيبه إلى أوّل وثان وثالث ورابع حسب جهات الخسة والشرف في المقدمتين، فالإيجاب أشرف من السلب والكليّة أشرف من الجزئيّة. انظر: مذكرات في المنطق على السلّم المنورق، الشيخ صالح موسى شرف، ص١٤٣، ١٤٤

تعكس النتيجة، فنقول: كلّ خمر مسكر، ولا شيء من المسكر نافع. إذن: لا شيء من الخمر نافع.

ثمّ نعكس النتيجة فتصبح: لا شيء من النافع خمر، وهي نفس نتيجة القياس الأصليّ.

الضرب الثالث dImArIs ويتألّف من: كليّة موجبة صغرى وجزئيّة موجبة كبرى، والنتيجة جزئيّة سالبة.

ومثاله: كلّ مفسد للأخلاق واجب التحذير منه، وبعض الأفلام مفسد للأخلاق. إذن: بعض الواجب التحذير منه أفلام.

وللبرهنة على صحّة النتيجة يكون بعكس ترتيب المقدمتين حتى يعود للشكل الأوّل، ثمّ تعكس النتيجة، فنقول: بعض الأفلام مفسد للأخلاق، وكلّ مفسد للأخلاق واجب التحذير منه. إذن: بعض الأفلام واجب التحذير منه.

ثمّ نعكس النتيجة فتصبح: بعض الواجب التحذير منه أفلام، وهي نفس نتيجة القياس الأصليّ.

والنتيجة، أنّ أرسطو عَرَف الشكل الرابع، لكنّه أهمله، وهذا الإهمال قد يكون لأنّه:

أ- بعيد عن مقتضى الطبع.

ب- أو أنّ أرسطو لم يكتب التحليلات الأولى دفعة واحدة، وقد استخرج الشكل الرابع في وقت متأخر، ولم يكن له مُتّسع من الوقت يرتّب فيه كلّ مكتشفاته الجديدة، فترك تتمّة عمله المنطقيّ إلى تلميذه ثاوفراسطوس[١]، وقد وجد هذا الأخير لأَضْرُب الشكل الرابع مكانًا بين

---

(١) أحد تلاميذ أرسطو وابن أخته، وأحد الأوصياء الذين وصّى إليهم أرسطو وخلفه على دار التعليم بعد وفاته، وله من الكتب كتاب: النفس، وأسباب النبات. انظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن =

أضرب الشكل الأوّل، فذكر أنّ الشكل الأوّل هو ما كان الحدّ الأوسط فيه موضوعًا في أحد المقدمتين ومحمولًا في الأخرى.(١)

٢- الفارابيّ:

أهمل الفارابيّ الشكل الرابع عند ترتيبه للأشكال بناء على موقع الحدّ الأوسط، فأشكال القياس الحمليّ عنده ثلاثة، فالذي يكون الحدّ الأوسط محمولًا في أحديهما وموضوعًا في الأخرى هو الشكل الأوّل، والذي يكون الحدّ الأوسط محمولًا فيهما جميعًا هو الشكل الثاني، والذي يكون الحدّ الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا هو الشكل الثالث.(٢)

ولا وجود للرابع عنده دون ذكر أيّة أسباب.

٣- الغزاليّ:

والغزاليّ مثله مثل الفارابّي ذكر أشكالًا ثلاثة للقياس الحمليّ الاقترانيّ بناء على موقع الحدّ الأوسط، فهو إمّا أن يكون محمولًا في إحدى المقدمتين موضوعًا في الأخرى، فيسمّى شكلًا أوّلًا، وإمّا أن يكون محمولًا في المقدمتين جميعًا ويسمّى الشكل الثاني، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما ويسمّى الشكل الثالث.(٣)

=

محمد الورّاق البغداديّ المعروف بابن النديم، ت: ٤٣٨هـ، ص٣١٢، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الثانية، ١٩٩٧م.

(١) نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، يان لوكاشيفتش، ص٤٣، ٤٤

(٢) انظر: المنطق عند الفارابيّ، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ت: ٣٣٩هـ، ج٢، ص٢١

(٣) انظر: معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ الطوسيّ، ت: ٥٠٥هـ، ص١٣٤، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، ١٩٦١م.

أما الفريق الثاني الذي أهمل الشكل الرابع معللاً إهماله، فمنهم:

١- ابن سينا:

ألغى ابن سينا الشكل الرابع فجعل الأشكال ثلاثة وفي هذا يقول: «كلّ قياس اقترانيّ حمليّ، فإنّه مؤلّف من مقدمتين يشتركان في حدّ ... وهذا الحدّ لا يخلو إمّا أن يكون في أحدهما محمولًا، وفي الآخر موضوعًا، أو يكون محمولًا في كليهما، أو موضوعًا في كليهما. وإذا كان موضوعًا في أحدهما محمولًا على الآخر، فإمّا أن يكون موضوعًا على محمول المطلوب، وموضوعًا لمحمول المطلوب، وهو الذي يسمّى الشكل الأوّل؛ وإمّا أن يكون محمولًا على محمول المطلوب، موضوعًا لموضوع المطلوب، وهذا هو الشكل الذي أُلغي».(١)

ويعلّل ابن سينا هذا الإلغاء بأنّه بعيد عن الطبع جدًا؛ فإنّ الشكل الثاني بَعُد عن الطبع في نظم مقدّمة واحدة هي الكبرى، والثالث بَعُد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى، وإذا كان البعد في معنى واحد احتمله الذهن وفطن للغرض. وأمّا الشكل الرابع فإنّه يحتاج في ردّه إلى الشكل الأوّل إلى تغيير يلحق جميعه.(٢)

فالشكل الرابع «غير طبيعيّ، وغير مقبول، وغير ملائم لعادة النظر والرويّة، ومستغنى عنه بقوّة عكس ما هو نتيجة الشكل الأوّل».(٣)

٢- ابن رشد:

جعل ابن رشد أشكال القياس ثلاثة هي الأوّل والثاني والثالث، وقد استبعد الرابع؛ لأنّه بعيد عن الطبع؛ يقول ابن رشد: «الأشكال الحمليّة ثلاثة، وأنّ الشكل الرابع الذي يصفه جالينوس

---

(١) الشفاء، ابن سينا، ج٢، ص١٠٦، ١٠٧، باختصار.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج٢، ص١١١

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص١٠٧

ليس بشكل طبيعيّ، وهو أن يكون الحدّ الأوسط محمولًا على الطرف الأعظم موضوعًا للأصغر؛ لأنّه ليس تعمله فكرة بالطبع أعني أنّه لا يوجد في كلام الناس ولو وجد لكان من جنس الشكل الأوّل ولم يكن رابعًا».(١)

وعدم استخدامه يرجع إلى أنّ موضوع المطلوب فيه صار محمولًا في الصغرى، ومحمول المطلوب صار موضوعًا في الكبرى. فإذا سألنا: هل العالم حادث؟ فالمطلوب إثبات الحدوث للعالم. فموضوع المطلوب هو العالم ومحمول المطلوب هو حادث. فالطبيعيّ أن يكون موضوع المطلوب موضوعًا في الصغرى، ومحموله محمولًا في الكبرى، فيقال: العالم متغيّر وكلّ متغيّر حادث. وهو الشكل الأوّل. أمّا في الشكل الرابع فبالعكس فيكون موضوع المطلوب محمولًا في الصغرى ومحمول المطلوب موضوعًا في الكبرى. ولذا يرى أنّه يجب أن يُلغى.

يقول ابن رشد: «الشكل الرابع – الذي يذكره جالينوس – ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع. وذلك أنّه إذا طلبنا هل جَ فيها اَ فقلنا: جَ فيها اَ لأنّ بَ في اَ و جَ في بَ، فنحن بين أحد أمرين: إمّا أن نلحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة – وهو أن جَ في اَ – وذلك خلاف ما طلبنا، وإمّا أن يكون عندما نأتي بهذا التأليف يبقى المطلوب في أذهاننا على ما كان عليه عند الطلب – وهو أن يكون الموضوع فيه موضوعًا والمحمول محمولًا – وذلك أنّ كلّ مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع، والمحمول فيه محمول بالطبع، فإذا بقي الموضوع موضوعًا عندنا في المطلوب والمحمول محمولًا، وذلك موجود في أذهاننا بهذه الصفة مادام المطلوب مطلوبًا، ثمّ أتينا بحدّ أوسط يكون محمولًا على محمول المطلوب وموضوعًا لموضوع المطلوب – على ما يرى جالينوس أنّ هذا شكل رابع – بالإضافة إلى المطلوب، وإلا

(١) تلخيص القياس لأرسطو، ابن رشد، ص٣٧

فما هاهنا شكل رابع وإنّما هاهنا شكل أوّل إمّا على المطلوب وإمّا على عكسه».[١]

٣- الساويّ[٢]:

يرى الساويّ أنّ القسمة العقليّة تقتضي أن يكون الحدّ الأوسط المكرر في المقدمتين: إمّا أن يكون محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، أو محمولًا فيهما، أو موضوعًا فيهما أو موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى؛ يقول الساويّ: «هيئة القياس من نسبة الأوسط إلى الطرفين يسمّى شكلًا، وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء؛ فإنّ الأوسط: إمّا أن يكون محمولًا على الأصغر موضوعًا للأكبر، ويسمّى الشكل الأوّل. وإمّا أن يكون موضوعًا للأصغر محمولًا على الأكبر، أو محمولًا عليهما جميعًا، أو موضوعًا لهما جميعًا».[٣]

لكنّه يرى أنّ الشكل الرابع وإن أوجبته القسمة فغير مُعتَبر لأنّه بعيد عن الطبع يُحتاج في إبانة ما يلزم عنه إلى كلَف في النظر شاقة مع أنّه مستغنى عنه.[٤]

---

(١) المصدر السابق، ص٥٦، ٥٧

(٢) عمر بن سهلان الساويّ، زين الدين: فيلسوف، يعرف بالقاضي الساويّ. من أهل ساوة (بين الريّ وهمذان) استوطن نيسابور وتعلّم بها. توفي عام ٥٤٥٠ه، من كتبه: " البصائر النصيريّة في المنطق، وكتاب في " الحساب " ورسائل متفرقة، منها: رسالة الطير. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، ج٥، ص٤٧، دار العلم للملايين، الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

(٣) البصائر النصيريّة في علم المنطق، زين الدين بن عمر بن سهلان الساويّ، ص٢٤١، تحقيق: حسن المراغيّ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، الأولى، ١٣٩٠ه.

(٤) المصدر السابق، ص٢٤١

٤- ابن اللبّاد موفق الدين عبد اللطيف البغداديّ[١] الذي ألّف رسالة في تزييف الشكل الرابع.[٢]

وهذه الرسالة وإن ذكرها المؤرخون إلا أنّها غير موجودة، وقد تمنّى الدكتور عبد الرحمن بدويّ أن تكون موجودة، وكيف كانت حجة ابن اللبّاد في تزييف الشكل الرابع؟[٣]

وبجانب هذين الفريقين وجدنا الإمام الآمديّ الذي رأى أنّه يمكن أن يُستغنى عن الشكل الرابع ببقيّة الأشكال، ولذلك لم يذكره في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، حيث يقول: «ثُمَّ هَيْئَةُ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْحَدَّيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ تُسَمَّى " شَكْلًا " وَهَيْئَتُهُ فِي النِّسْبَةِ إِمَّا بِكَوْنِهِ مَحْمُولًا عَلَى الْحَدِّ الْأَصْغَرِ وَمَوْضُوعًا لِلْحَدِّ الْأَكْبَرِ وَيُسَمَّى الشَّكْلَ الْأَوَّلَ، وَإِمَّا بِكَوْنِهِ مَحْمُولًا عَلَيْهِمَا وَيُسَمَّى الشَّكْلَ الثَّانِيَ، وَإِمَّا بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا لَهُمَا وَيُسَمَّى الشَّكْلَ الثَّالِثَ، وَإِمَّا بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا لِلْأَصْغَرِ وَمَحْمُولًا عَلَى الْأَكْبَرِ وَيُسَمَّى الشَّكْلَ الرَّابِعَ. وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الطِّبَاعِ وَمُسْتَغْنًى

---

(١) هُوَ الشَّيْخ الإِمَام الْفَاضِل موفق الدّين أَبُو مُحَمَّد عبد اللَّطِيف بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن عَليّ بن أبي سعد وَيعرف بِابْن اللبّاد، موصليّ الأَصْل بغداديّ المولد، كَانَ مَشْهُورا بالعلوم متحليًا بالفضائل مليح الْعبارَة كثير التصنيف، وَكَانَ متميزًا فِي النَّحْو واللغة الْعَرَبيَّة عَارِفًا بِعلم الْكَلَام والطب، ولد سنة ٥٥٧هـ، وجاور بالمدرسة النظامية. ثمّ توجه الى دمشق الشام حيث جمع السلطان صلاح الدين الأيوبي الى بلاطه كثير من أهل العلم، وبعد ما درس في الجامع الأموي مدة توجه لزيارة بيت المقدس، ثمّ جاء الى القاهرة واجتمع فيها بابن ميمونة. وكان في النهار يقرئ الناس بالجامع الأزهر وفي الليل يشتغل على نفسه. ثمّ عاد الى بغداد وبها كانت وفاته سنة ٦٢٩هـ. انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، ص٦٨٣ - ٦٩٦، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، ادوارد كرنيليوس فانديك، صححه: السيد محمد علي البلاوي، مطبعة الهلال، ١٨٩٦م.

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، ص٦٩٥

(٣) انظر: دور العرب في تكوين الفكر الأوروبيّ، د. عبد الرحمن بدويّ، ص٢٢٩، الأنجلو، ١٩٦٧م.

عَنْهُ بِبَاقِي الْأَشْكَالِ فَلْنَقْتَصِرْ عَلَى ذِكْرِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَشْكَالِ الثَّلَاثَةِ».[١]

إلا أنّه أثبته في كتابيه: أبكار الأفكار[٢]، ودقائق الحقائق[٣]، وتحدّث عن شروطه وضروبه المنتجة.

ثالثًا: الشكل الرابع عند المناطقة الْمُحدَثين الغربيين:

لا يكاد يذكر الشكل الرابع في كتب المنطق في الغرب إطلاقًا قبل بداية القرن الثامن عشر[٤]، وقد هوجم من المناطقة في العصر الحديث خاصّة في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين[٥]، **وبجانب هؤلاء الرافضين للشكل الرابع نجد بعض الأصوات التي تقول بأنّ للشكل الرابع وجهًا في وجوده**؛ ومن هؤلاء:

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبيّ الآمديّ، ت: ٦٣١هـ، ج٤، ص١٢٠، تحقيق: عبد الرزاق عفيفيّ، المكتب الإسلاميّ.

(٢) انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمديّ، ج١، ص٢٠٢، ٢٠٣، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والآثار القوميّة بالقاهرة، الثانية، ٢٠٠٤ م

(٣) انظر: دقائق الحقائق، سيف الدين الآمديّ، ج١، ص٢٢١، ٢٢٢، ضبط: السيد فاضل علي الموسويّ، ناشرون بيروت، الأولى، ٢٠١٩م.

(٤) انظر: المنطق الوضعيّ، د. زكي نجيب محمود، ص٢٥٠، مكتبة الأنجلو المصريّة.

(٥) انظر: المنطق الصوريّ والرياضيّ، د. عبد الرحمن بدويّ، ص٢٠١، وكالة المطبوعات، الكويت، الرابعة، ١٩٧٧م.

جون نيفيل كينز[١]:

وهو الذي يقرّر أنّ الشكل الأوّل لا يكفي عوضًا عن الشكل الرابع في حالتين، أولاهما: حين تكون المقدمة الكبرى سالبة كليّة والصغرى موجبة كليّة، والنتيجة سالبة جزئيّة؛ والثانية: حين تكون المقدمة الكبرى سالبة كليّة، والكبرى موجبة جزئيّة، والنتيجة سالبة جزئيّة.

والشكل الرابع وإن كان نادر الاستعمال لكنّ الاستدلال منه قد يجيء أحيانًا بصورة طبيعيّة، مثال ذلك: لم يكن من رسل المسيحيّة يونانيّ، وبعض اليونان جدير بكلّ تكريم.[٢] إذن: فبعض من هو جدير بالتكريم ليس من رسل المسيحيّة.[٣]

وبهذا، فالشكل الرابع لا يمكن الاستغناء عنه في نظريّة القياس.

أمّا الرافضون له في القياس فمنهم:

١- جول لاشلييه[٤]:

وقد هاجم الشكل الرابع هجومًا عنيفًا؛ إذ رأى أنّ فيه مخالفة لطبيعة البرهان، ويمكن أن

---

(١) فيلسوف واقتصاديّ بريطانيّ وهو والد الاقتصاديّ الشهير جون مايناردكينز، ولد كينز في سالزبوري، ويلتشير في ٣١ أغسطس ١٨٥٢م، عمل محاضرًا في العلوم الأخلاقيّة من عام ١٨٨٣م إلى عام ١٩١١م. من مؤلفاته: Formal Logic أي المنطق الصوريّ، توفي في ١٥ نوفمبر ١٩٤٩م.

(٢) بعض اليونان مقدمة صغرى، ولم يكن من رسل المسيحيّة يونانيّ كبرى، على عادة الغربيين من جعل الكبرى أولًا.

(٣) نقلاً عن: المنطق الوضعيّ، د. زكي نجيب محمود، ص٢٥٤، ٢٥٥

(٤) فيلسوف فرنسيّ، ولد ومات في فونتينبلو (١٨٣٢ - ١٩١٩م)، عُيّن مدرّسًا للفلسفة في دار المعلمين، وحصل على الدكتوراة عام ١٨٧١م وصار مفتشًا عامًا للتعليم العالي عام ١٨٧٩م، من مؤلفاته: طبيعة القياس، ودراسات في القياس، وعلم النفس والميتافيزيقا. انظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص٥٦٧، دار الطليعة، بيروت، الثالثة، ٢٠٠٦م.

نصل إلى كلّ ضروبه من ضروب الشكل الأوّل بواسطة عكس المقدمات أو تغيير أوضاعها.[١]

يقول لاشلييه: «ليس ثمّة مبدأ رابع ولا شكل رابع، وكلّ ما هنالك ضروب غير مباشرة تستخلص من الشكل الأوّل، إمّا بالعكس المستوي للمقدمات أو بالعكس المستوي للنتيجة. وهذه الأضرب الخمسة هي المعبر عنها بالألفاظ: Dabitis Delanteb, Baralipton، Frisesomorum Fapesmo,، والتي وضعت في الأبيات التذكيريّة بعد الضروب المباشرة للشكل الأوّل. فالثلاثة الأولى منها ليست في الواقع سوى الأضرب Darii celarent، Barbara. وقد عكست نتيجتها عكسًا مستويًا، والضربان الأخيران إلى forio بوضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى، وعكس كل منهما عكسًا مستويًا. ويقال: إنّ الطبيب جالينوس هو أوّل من فكر في جعل هذه الأضرب مكوّنة لشكل مستقل؛ ولكنّ هذه الفكرة الخاطئة من أساسها، قد هاجمها جميع المناطقة في العصور الوسطى ولم تبدأ تظفر بشيء من التأييد إلا في عصر النهضة».[٢]

٢- اتش دبليو بي جوزيف[٣]:

يرى جوزيف أنّ نظريّة القياس قد أصابها كثير من الفساد بإضافة الشكل الرابع؛ لأنّه يجعل هذا الشكل صورة قائمة بذاتها، فحين أطلق أرسطو على محمول النتيجة في القياس اسم الحدّ الأكبر، فقد اختار الاسم المطابق للحال، حين يكون الموضوع فردًا، وحين يكون الموضوع أقلّ

---

(١) انظر: المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. علي سامي النشار، ص٤٤٩، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٠م.

(٢) نقلاً عن: المنطق الصوريّ والرياضيّ، د. عبد الرحمن بدويّ، ص٢٠٢.

(٣) فيلسوف بريطانيّ، ولد في تشاتام، كينت، في ٢٨ سبتمبر ١٨٦٧، قضى حياته الأكاديمية كزميل ومعلم في نيو كوليدج، أكسفورد، من مؤلفاته: مقدمة للمنطق، وبعض المشاكل في الأخلاق. توفي في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣م.

شمولًا من المحمول؛ وعلى هذا يكون المحمول شاملًا للموضوع المذكور في النتيجة ولغيره ممّا عساه أن يقع معه في نوع واحد تحت الجنس الذي نعبر عنه بالحدّ الأكبر، الذي هو المحمول.

أمّا في الشكل الرابع فالحدّ الأوسع شمولًا من حدّي النتيجة هو موضوعها، والحدّ الأضيق شمولًا منهما هو محمولها؛ وهو وضع لا يتفق مع طبائع الأمور.

ففي قياس كهذا: ما يتناسل بسرعة قصير الأجل، والذباب يتناسل بسرعة. لو أردنا أن نجعله شكلًا رابعًا قائمًا بذاته، جعلنا محمول الكبرى موضوعًا في النتيجة، وموضوع الصغرى محمولًا في النتيجة، فتكون النتيجة هي: بعض ما هو قصير الأجل ذباب. وأمّا إذا أردنا أن نعتبره قياسًا من الشكل الأوّل، كانت النتيجة هي: الذباب قصير الأجل. ومن ذلك ترى كيف تكون النتيجة طبيعيّة في الشكل الأوّل، قسريّة فيما يسمّى بالشكل الرابع. ومن ثمّ يجب حذف الشكل الرابع. لكنّه قد جرى العرف على تدريسه قرونًا عديدة بين أشكال القياس وضروبه حتى أصبح لزامًا علينا ألا ننكره إنكارًا تامًا، حرصًا على تاريخ المنطق.(١)

والحقّ، أنّ الشكل الرابع وإن كان لا يتفق مع الطبع كما ذهب جوزيف وغيره، إلا أنّه لا يلزم أن يكون الحدّ الأصغر أصغر بالفعل، ولا الأكبر أكبر بالفعل، حتى في أكمل الأشكال، وهو الشكل الأوّل كما يزعم جوزيف، وذلك في مثل: بعض الحيوان إنسان، وكلّ إنسان كاتب بالقوّة. إذن: بعض الحيوان كاتب بالقوّة. فإنّ الواقع أنّ الحيوان أكثر أفرادًا من الأكبر، وهو الكاتب القوّة.

ومثل: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بذهب. إذن: لا شيء من الإنسان بذهب.

---

(١) نقلاً عن: المنطق الوضعيّ، د. زكي نجيب محمود، ص٢٥٢، ٢٥٣.

ففي هذا المثال لا يصح أن يقال: إنّ أحدهما أكبر من الآخر؛ لأنّهما متباينان. ولذلك لا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر.(١)

(١) انظر: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله حجازي، ص١٦٨، ١٦٩.

المبحث الثاني: شروط الشكل الرابع وضروبه المنتجة بين المتقدمين والمتأخرين

أولاً: شروط إنتاج الشكل الرابع وضروبه المنتجة عند المتقدمين:

ذهب المتقدمون من المناطقة إلى أنّ شروط إنتاج الشكل الرابع هي نفس الشروط الثلاثة العامة في كلّ شكل من الأشكال، وهي: ألا يتألف من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من سالبة صغرى وجزئيّة كبرى.

يقول ابن الصلاح الهمدانيّ: «إنّ لهذا الشكل شرائط تعُمّه مع الأشكال الأُخر الثلاثة، وهو أنّه لا قياس في هذه الأشكال الأربعة بأجمعها عن سالبتين، ولا عن جزئيتين، ولا عن صغرى سالبة وكبرى جزئيّة».(١)

وبجانب هذا فقد اشترطوا شرطين يختصّ بهما هذا الشكل:

الأوّل: ألّا تكون إحدى مقدماته سالبة جزئيّة.

والسبب في هذا أننا لو جعلنا إحدى مقدمتيه سالبة جزئيّة، فلا بدّ أن يكون الأخرى موجبة كليّة، لأنّه لا قياس عن سالبتين ولا عن جزئيتين، وحينئذ إمّا أن يجعل السالبة الجزئيّة صغرى أو كبرى، والأوّل لا ينتج؛ لأنّ المحمول قد يكون أعمّ من موضوعه، فإذا سلب عن بعض ذلك المحمول شيء وأوجبناه على كلّ شيء آخر، فمن المحتمل أن يكون ذلك المسلوب وذلك الموضوع متوافقين، كقولنا: ليس كلّ حيوان بناطق، وكلّ إنسان حيوان. وأن يكونا متباينين، كقولنا: ليس كلّ حيوان بناطق، وكلّ فرس حيوان. والثاني لا ينتج أيضًا؛ لأنّ الشيء إذا حمل عليه جنسه ثمّ سلب عن بعض شيء آخر، فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وليس كلّ حساس بإنسان. ومتباينين، كقولنا: كلّ إنسان حيوان،

---

(١) مقالة في الشكل الرابع، ابن الصلاح الهمدانيّ، ص١٠٣.

وليس كلّ حجر بإنسان.[١]

الثاني: إذا كانت المقدمتان موجبتين فيشترط أن تكون الصغرى كليّة.

والسبب في هذا أنّه إذا كانت الصغرى موجبة كليّة، أمكن جعل الكبرى موجبة كليّة، وسالبة كليّة وموجبة جزئيّة. وأمّا إذا كانت سالبة كليّة، أمكن جعل الكبرى موجبة كليّة، فأمّا السالبة الكليّة فلا؛ لأنّه لا قياس عن سالبتين. ولا موجبة جزئيّة؛ لأنّه لا قياس عن صغرى سالبة كليّة وكبرى جزئيّة. وأمّا إذا كانت موجبة جزئيّة، أمكن جعل الكبرى سالبة كليّة. وأمّا الموجبة الجزئيّة فلا؛ لأنّه لا قياس عن جزئيتين. وأمّا الموجبة الكليّة فلا؛ لأنّه إذا جعل بعض الأوسط موضوعًا لشيء وحمل كلّه على شيء آخر فذانك الشيئان قد يكونان متباينين، كقولك: بعض اللون سواد، وكلّ بياض لون. والحق: لا شيء من السواد بياض. وقد يكونان متوافقين، كقولك: بعض الحيوان إنسان، وكلّ ناطق حيوان. والحق: كلّ إنسان ناطق.[٢]

*** وبذلك تكون الأضرب المنتجة خمسة وهي:**

الضرب الأوّل: يتألّف من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئيّة مثاله: كلّ ناطق حيوان، وكلّ إنسان ناطق. ينتج: بعض الحيوان إنسان.

الثاني: يتألّف من سالبة كليّة وموجبة كليّة، ينتج سالبة كليّة مثاله: لا شيء من الحيوان حجرًا، وكلّ إنسان حيوان. ينتج: فلا شيء من الحجر بإنسان. وهو الضرب الوحيد الذي ينتج كليًّا في هذا الشكل.

الثالث: يتألّف من موجبة كليّة وسالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة مثاله: كل إنسان حيوان، ولا

---

(١) انظر: منطق الملخّص، الفخر الرازيّ، ص٢٦٥، ٢٦٦

(٢) انظر: منطق الملخص، الفخر الرازي، ص٢٦٧

شيء من الفرس إنسانًا. ينتج: بعض الحيوان ليس فرسًا.

الرابع: يتألّف من موجبة كليّة وموجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة مثاله: كلّ إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان. ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الخامس: يتألّف من موجبة جزئيّة وسالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة مثاله: كقولنا: بعض الحيوان أبيض، ولا شيء من الحجر حيوان. ينتج: بعض الأبيض ليس حجرًا.(١)

{شكل رقم ١}

جدول الضروب المنتجة وغير المنتجة على رأي المتقدمين

الصغرى	الكبرى	الموجبة الكليّة	الموجبة الجزئيّة	السالبة الكليّة	السالبة الجزئيّة
الموجبة الكليّة		ينتج موجبة جزئيّة	ينتج جزئيّة موجبة	ينتج جزئيّة سالبة	عقيم
الموجبة الجزئيّة		عقيم	عقيم	ينتج جزئيّة سالبة	عقيم
السالبة الكليّة		ينتج كليّة سالبة	**عقيم**	عقيم	عقيم
السالبة الجزئيّة		عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(١) انظر: مقالة في الشكل الرابع، ابن الصلاح الهمدانيّ، ص١٠٦ – ١١٠، واللامع في الشكل الرابع، مجد الدين الجيليّ، ص٢٢٤، ٢٢٥.

ثانيًا: شروط إنتاج الشكل الرابع عند المتأخرين:

يذكر الدكتور النشار أنّ توسُّع المناطقة المتأخرين في شروط وضروب الشكل الرابع هي محاولة من أطرف المحاولات العقليّة(١)، وذلك لأنّهم رأوا أنّ القضيّة الجزئيّة السالبة تنعكس إذا كانت مشروطة خاصّة أو عرفيّة خاصّة(٢)؛ من الموجّهات المركّبة.

وقد برهنوا على انعكاسهما بانعكاس العرفيّة الخاصّة التي هي أعمّ من المشروطة الخاصّة بأنّه: إذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا. فحكم هذه بقوله: لا دائمًا حكمًا بثبوت سكون الأصابع للكاتب في وقت ما بالفعل، وهو معنى المطلقة العامة، والحكم يقتضي وجود الموضوع. فإذن كاتب الذي هو موضوع القضيّة له أفراد موجودة، وقد حكمتَ على بعض تلك الأفراد بهذين الحكمين، فيكون هذا البعض من أفراد ساكن الأصابع، ومن أفراد كاتب، إذ قد صدق عليه بالفعل، غير أنّهما يتعاقبان عليه ولا يجتمع صدقهما عليه في وقت واحد كحكم القضيّة بأنّه ينسلب عنه سكون الأصابع ما دام متّصفًا بالكتابة، فهو إذن تنسلب عنه الكتابة ما دام متّصفًا بسكون الأصابع فقد صدق إذن: بعض ساكن الأصابع ليس هو بكاتب ما دام ساكن الأصابع، ثمّ سلب الكتابة لا يدوم له لكونها عنوانًا عليه يجب أن تصدق عليه بالفعل، فإذن يصدق: بعض ساكن الأصابع ليس هو كاتب ما دام ساكن الأصابع لا دائمًا. وهذا مطّرد في كلّ سالبة جزئيّة خاصة فتنعكس المشروطة الخاصّة إلى عرفيّة خاصّة لهذه

---

(١) انظر: المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. علي سامي النشار، ص٤١٢

(٢) تتألّف العرفيّة الخاصّة من عرفيّة عامة ومطلقة عامة مثل: دائمًا كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا.

الحجّة.[١]

ولهذا اشترطوا في إنتاج الشكل الرابع أحد أمرين:

١- إيجاب المقدمتين مع كليّة الصغرى.

٢- اختلافهما في الكيف مع كليّة إحداهما بشرط عدم استعمال السالبة الجزئيّة الغير منعكسة.[٢]

وقد قيّدوا استخدام السالبة الجزئيّة بالانعكاس؛ لأنّ السالبة الجزئيّة الغير المنعكسة لو استعملت فيه لكانت إمّا صغرى أو كبرى وكلاهما عقيم.

فإذا كانت صغرى فهناك احتمال تعلّق الحكم في كلّ مقدمة بجزء من الحدّ الأوسط، مع إمكان تغايرهما واتحادهما، كما تقول: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكلّ ناطق حيوان، والحقّ الإيجاب لاتحاد الجزأين. ولو قلنا في الكبرى: وكلّ فرس حيوان كان الحقّ السلب لتباينهما.

وإذا كانت السالبة الجزئيّة كبرى فإنّه يصدق: كلّ إنسان حيوان وليس كلّ حساس بإنسان والحقّ الإيجاب. ولو قلنا: في الكبرى وليس كلّ حجر بإنسان كان الحقّ السلب.[٣]

وبناء عليه فالمنتج من المطلقة والموجّهات البسيطة خمسة أضرب والموجّهات المركّبة ثلاثة، أمّا الخمسة فهي:

الأوّل: يتألّف من موجبتين كليّتين ينتج موجبة جزئيّة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وكلّ ناطق إنسان ولا يصدق كلّ حيوان ناطق بل بعضه.

---

(١) انظر: اللآلي المنثورات على نظم الموجّهات، الشيخ أحمد البحيري، طبع بهامش: سوانح التوجهات على نظم الموجّهات للشيخ عبد الله الحماميّ الفيوميّ، ص٦٢، ٦٣، المطبعة الخيريّة، ١٣٢٣ه.

(٢) انظر: الجوهر النضيد شرح منطق التجريد، ابن المطهر الحلّي، ص٢١٦

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٢١٧

الثاني: يتألّف من موجبتين والكبرى جزئيّة ينتج موجبة جزئيّة، كقولنا: نحو كلّ إنسان حيوان، وبعض الحسّاس إنسان، فبعض الحيوان حسّاس.

الثالث: يتألّف من كليّتين والصغرى سالبة، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق.

الرابع: عكسه ويتألّف من كليّتين كبراهما سالبة وينتج سالبة جزئيّة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان، ولا ينتج: لا شيء من الحيوان بفرس بل بعضه، ولا ينتج كليّة لاحتمال كون الأصغر جنسًا للأكبر والأوسط.

الخامس: يتألّف من صغرى جزئيّة موجبة وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة، كقولنا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الإنسان ليس بحجر.(١)

أمّا الثلاثة الأخرى فيشترط في السالبة أن تكون إحدى الخاصّتين، والخاصتان من المركبات الموجهة وهما المشروطة الخاصّة والعرفيّة الخاصّة؛ يقول ابن المطهر الحليّ في الجوهر النضيد: «الضروب الخمسة المتقدمة كانت باعتبار السوالب البسيطة وإذا اعتبرنا تركّب السوالب انضاف إلى هذه الخمسة ثلاثة أضرب أخرى.

أحدها: من موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة منعكسة كبرى، يعني تكون الكبرى إحدى الخاصّتين .كقولنا: كلّ جَ بَ وليس كلّ آ جَ ما دام آ لا دائمًا. ينتج: ليس كلّ بَ آ.

وثانيها: عكس ذلك من سالبة جزئيّة صغرى موجّهة بالمشروط الخاص أو العرفيّ الخاص، وكبرى موجبة كليّة لكن بشرط أن يصدق على كبراه العرفيّ العام أي تكون إحدى القضايا الست المنعكسة السوالب أعني الضروريّة، والدائمة، والمشروطتين، والعرفيتين. كقولنا: ليس كلّ جَ

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص٢١٨

بَ ما دام جَ لا دائمًا وكلّ آ جَ دائمًا ما دام آ ينتج: سالبة جزئيّة ليس بعض بَ آ دائمًا ما دام بَ.

وثالثها: من سالبة كليّة صغرى جهتها إحدى الخاصتين وموجبة جزئيّة كبرى يصدق عليها العرفيّ العام ينتج سالبة جزئيّة عرفيّة خاصة. كقولنا: لا شيء من جَ بَ ما دام جَ لا دائمًا وبعض آ جَ ما دام آ ينتج: بعض بَ ليس آ ما دام بَ لا دائمًا. وإلى هذه الثلاثة أشار المصنّف رحمه الله[١] بقوله في باب العكس وهذا العكس مع ما يتبعه في باب الأقيسة مما عثر عليه الفاضل أثير الدين الأبهريّ».[٢]

فالضرب **السادس** المؤلّف من سالبة جزئيّة صغرى موجّهة بالمشروط الخاص أو العرفيّ الخاص، وكبرى موجبة كليّة نحو: بالضرورة أو الدوام بعض المتحرّك ليس بساكن ما دام متحرّكًا لا دائمًا، وكلّ فلك متحرك دائمًا. ينتج: بعض الساكن ليس بفلك دائمًا ما دام ساكنًا.

والسابع المؤلّف من موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة منعكسة كبرى نحو: كلّ متحرك متنقل ما دام متحرّكًا لا دائمًا، وبعض الساكن ليس بمتحرّك ما دام ساكنًا لا دائمًا. ينتج: بعض المتنقّل ليس بساكن حين هو متنقّل لا دائمًا.

والثامن المؤلّف من سالبة كليّة صغرى جهتها إحدى الخاصتين وموجبة جزئيّة كبرى يصدق عليها العرفيّ العام نحو: لا شيء من المتحرّك بساكن ما دام متحرّكًا لا دائمًا، وبعض الفلك متحرّك ما دام فلكًا. ينتج: بعض الساكن ليس بفلك ما دام ساكنًا لا دائمًا.

الأضرُب الثلاثة الأخيرة غير منتجة إذا كانت من غير الخاصّتين:

يرى المتأخرون من المناطقة أنّ هذه الأضرب الثلاثة الأخيرة إذا كانت من غير الخاصّتين

---

(١) نصير الدين الطوسيّ.

(٢) الجوهر النضيد، الحليّ، ص٢١٩، ٢٢٠

فهي غير مطّردة الإنتاج فتكون عقيمة.[١]

فالضرب **السادس** المؤلّف من جزئيّة سالبة صغرى وكليّة موجبة كبرى تضطرب نتائجه؛ فلو قلتَ: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكلّ فرس حيوان. إذن بعض الإنسان ليس بفرس، وهي صادقة. ولو بدّلت الكبرى وكلّ ناطق حيوان كانت النتيجة كاذبة، وهي: بعض الإنسان ليس بناطق.[٢]

والضرب **السابع** المؤلّف من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة. تضطرب نتائجه؛ فلو قلتَ: كلّ إنسان ناطق، وبعض الفرس ليس بإنسان، فبعض الناطق ليس بفرس. فالنتيجة صادقة. ولو بدّلتَ الكبرى: وبعض الحيوان ليس بإنسان كانت النتيجة كاذبة، وهي بعض الناطق ليس بحيوان.

والضرب **الثامن** المؤلّف من صغرى كليّة سالبة وكبرى جزئيّة موجبة لا يطّرد فيه الإنتاج.

مثاله: لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الناطق إنسان إذن: ليس بعض الفرس ناطقًا. ولو غيّرت الكبرى بقولك: وبعض الحيوان إنسان. كانت النتيجة كاذبة، وهي: ليس بعض الفرس حيوانًا.[٣]

والسبب في عدم اطّراد الصدق فيه أنّ السالبة الكليّة تدلّ على تباين طرفيها أي الأصغر مع الأوسط هنا، والموجبة الجزئيّة تدلّ على تلاقي طرفيها في الجملة أي الأوسط والأكبر هنا، فيجوز أن يكون الأكبر خارج الاوسط مباينًا للأصغر كما كان الاوسط مباينًا له ويجوز أن يكون

---

(١) انظر: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله حجازي، ص١٦٣

(٢) انظر: تيسير القواعد المنطقيّة شرح للرسالة الشمسيّة، د. محمد شمس الدين إبراهيم سالم، ص٢٤٤، ٢٤٥، مطبعة حسّان، القاهرة، الرابعة، ١٩٨٥م. ومحاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، ص٩٢

(٣) انظر: تيسير القواعد المنطقيّة شرح للرسالة الشمسيّة، د. محمد شمس الدين إبراهيم سالم، ص٢٤٥

ملاقيًا له.[١]

فهذا الاضطراب دليل العقم؛ إذ أنّ الضرب بمنزلة القاعدة التي يجب أن تطّرد نتائجها، ولو صدقت مرّة وكذبت مرّة لا تكون قاعدة.

وهناك من المتأخرين من حذف شرط عدم استعمال السالبة الجزئيّة الغير منعكسة. فكانت شروط الشكل الرابع أحد أمرين:

١- إيجاب المقدمتين مع كليّة الصغرى.

٢- اختلاف المقدمتين في الكيف مع كليّة إحداهما.

يقول العلّامة سعد الدين التفتازانيّ: «وفي الرابع: إيجابهما مع كليّة الصغرى، أو اختلافهما مع كليّة إحداهما».[٢]

وبناء عليه فإنّ ضروب هذا الشكل ثمانية من المطلقة وغيرها؛ يقول صاحب التحفة: «الضروب المنتجة ثمانية: **الأوّل**: من موجبتين كليّتين، ينتج موجبة جزئيّة، نحو: كلّ إنسان حيوان، وكلّ ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق. **الثاني**: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة، نحو: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحساس إنسان، فبعض الحيوان حساس. **الثالث**: من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كليّة، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق. **الرابع**: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر. **الخامس**: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة

---

(١) انظر: المنطق، محمد رضا المظفر، ص٢١٢

(٢) تهذيب المنطق والكلام، سعد الدين التفتازانيّ، ص١٢، مطبعة السعادة، الأولى، ١٩١٢م.

جزئيّة. نحو بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الحيوان[١] ليس بحجر. **السادس**: من صغرى سالبة جزئيّة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو بعض الحيوان ليس بإنسان، وكلّ كاتب حيوان. فبعض الحيوان ليس بكاتب. **السابع**: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة. ينتج سالبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان جسم، وبعض الحيوان ليس بإنسان، فبعض الجسم ليس بحيوان. **الثامن**: من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة. نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الحيوان إنسان، فبعض الحجر ليس بحيوان».[٢]

هل هناك خلاف بين المتقدمين والمتأخرين؟

اتفق المتقدمون والمتأخرون على أنّ الضروب الثلاثة المختلف عليها غير منتجة في غير الخاصّتين، أمّا إذا كانت من المركّبات، فالمتقدمون لم يقولوا بانعكاس السالبة الجزئيّة إذا كانت مشروطة خاصّة أو عرفيّة خاصّة.

يقول ابن المطهر الحليّ: «قدماء المنطقيين حكموا على الإطلاق أنّ السالبة الجزئيّة لا تنعكس وهو حقّ فيما عدا الخاصّتين. أمّا المشروطة الخاصّة والعرفيّة الخاصّة فإنّهما تنعكسان كأنفسهما ... وهذا العكس مما عثر عليه أثير الدين المفضل بن عمر الأبهريّ».[٣]

فالمتأخرون متفقون على عقم هذه الأضرب الثلاثة إذا كانت مطلقة، يقول القطب الرازيّ: «وأشار المصنّف[٤] إلى جوابه بأنّ بيان الاختلاف في هذه الضروب إنّما يتم إذا كان

---

(١) هكذا في المطبوعة، والصواب: فبعض الإنسان ليس بحجر.

(٢) تحفة المحقق بشرح نظام المنطق، أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين العلويّ الحسينيّ، ص٢٠٧

(٣) الجوهر النضيد، الحليّ، ص١٥٥، ١٥٦ باختصار

(٤) القزوينيّ الكاتبيّ.

القياس مركّبًا من المقدمات البسيطة، لكنّا نشترط في إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الخاصّتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها. واعلم أنّ إنتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئيّة الخاصة كنفسها لأنّ السادس والسابع إنّما يرتدان إلى الثاني والثالث بعكسها. والثامن إنّما ينتج لو كان بحيث إذا بدل مقدمتاه يحصل من الشكل الأول سالبة خاصة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة، **ولم يظهر للمتقدمين انعكاسها، واتفق لبعض الأفاضل من المتأخرين أن وقف عليه فبيَّن ذلك**».[(١)]

فالمتقدمون أسقطوا إنتاج الصغرى السالبة الجزئيّة مع الكبرى الموجبة الكليّة، والصغرى الموجبة الكليّة مع الكبرى السالبة الجزئيّة، والصغرى السالبة الكليّة مع الكبرى الموجبة الجزئيّة؛ لأنّ بيان هذه الثلاثة على انعكاس السالبة الجزئيّة، والمتقدمون لما اعتقدوا عدم انعكاسها حصروا الضروب المنتجة في الشكل الرابع في الخمسة، وبينوا عقم هذه الثلاثة بالاختلاف في النتيجة. وأجاب المتأخرون بأنّ بيان الاختلاف في هذه الضروب إنّما يتم إذا كان القياس مركّبًا من المقدمات البسيطة لكنّه يشترط في إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الخاصّتين وقد تقدم أنّها تنعكس فلا تنهض تلك النقوض فيها.[(٢)]

فالخطأ هنا يقع من بعض المتأخرين الذين يجعلون هذه الأضرب الثلاثة من غير الخاصتين.

---

(١) تحرير القواعد المنطقيّة، قطب الدين الرازيّ، ص١٤٩.

(٢) انظر: حاشية العلامة شيخ الإسلام حسن بن محمد العطّار، ت: ١٢٥٠ هـ على التذهيب شرح التهذيب، ص٤٠٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ.

(شكل رقم ٢)

جدول الضروب المنتجة وغير المنتجة على رأي المتأخرين

الصغرى	الكبرى	الموجبة الكليّة	الموجبة الجزئيّة	السالبة الكليّة	السالبة الجزئيّة (إحدى الخاصّتين)
الموجبة الكليّة		ينتج موجبة جزئيّة	ينتج جزئيّة موجبة	ينتج جزئيّة سالبة	ينتج جزئيّة سالبة
الموجبة الجزئيّة		عقيم	عقيم	ينتج جزئيّة سالبة	عقيم
السالبة الكليّة		ينتج كليّة سالبة	**ينتج جزئيّة سالبة** (السالبة في المقدمة الصغرى إحدى الخاصّتين)	عقيم	عقيم
السالبة الجزئيّة (إحدى الخاصّتين)		ينتج جزئيّة سالبة	عقيم	عقيم	عقيم

ترتيب ضروب الشكل الرابع المنتجة عند المتأخرين:

رتّب معظم المناطقة ضروب الشكل الرابع على النحو التالي:

الأوّل: يتألّف من موجبتين كليّتين، ينتج موجبة جزئيّة. **والثاني**: يتألّف من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة. **والثالث**: يتألّف من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كليّة. **والرابع**: يتألّف من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. **والخامس**: يتألّف من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. **والسادس**: يتألّف من صغرى سالبة جزئيّة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. **والسابع**: يتألّف من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة. ينتج سالبة جزئيّة. **والثامن**: يتألّف من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة.(١)

وعلّل هؤلاء هذا الترتيب بأنّ تقديم **الأوّل** لأنّه جاء من مقدمتين كليّتين موجبتين، **والثاني** لمشاركته الأول في الإيجاب، **والثالث** لارتداده إلى الشكل الأوّل بعكس الترتيب مع كليّة المقدمتين، **والرابع** لكونه أخصّ من الخامس، ثمّ **الخامس** لارتداده بعكس المقدمتين إلى الشكل الأوّل، ثمّ **السادس والسابع** لاشتمالهما على الإيجاب الكليّ دون الثامن، ثمّ **السادس** على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني، وهو أقرب من الثالث الذي يرتدّ إليه السابع.(٢)

---

(١) انظر: تحفة المحقق بشرح نظام المنطق، أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين العلويّ الحسينيّ، ص٢٠٧، وانظر: شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، حشّى عليه: الحسن بن الحسين بن القاسم، ص١٦٠، دار المسيرة، بيروت، الأولى، ١٩٨٥م، وانظر: تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق، الشيخ أحمد المحليّ، ص١٩٢، مطبعة السعادة، الأولى، ١٩١٣م.

(٢) انظر: شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، ص١٦٤، ١٦٥، ومحاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، ص٩٢

أمّا ترتيب العلّامة السعد في التهذيب جاء مخالفًا لهذا الترتيب؛ فجعل **الأوّل**: يتألّف من موجبتين كليّتين، **والثاني**: يتألّف من كليّة موجبة صغرى مع جزئيّة موجبة كبرى، **والثالث**: يتألّف من كليّة موجبة صغرى مع كليّة سالبة كبرى، **والرابع**: يتألّف من كليّة موجبة صغرى مع جزئيّة سالبة كبرى، **والخامس**: يتألّف من جزئيّة موجبة صغرى مع كليّة سالبة كبرى، **والسادس**: يتألّف من كليّة سالبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى، **والسابع**: يتألّف من جزئيّة سالبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى، **والثامن**: يتألّف من كليّة سالبة صغرى مع جزئيّة موجبة كبرى.(١)

وقد رتّب ضروبه على هذا الترتيب «لأنّه كان مطمح نظره الاختصار فلم يراع الترتيب النفس أمريّ».(٢)

إذن، **السادس** في ترتيب معظم المناطقة وهو المؤلّف من: جزئيّة سالبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى يقابله السابع في ترتيب العلامة السعد في التهذيب. **والسابع** بترتيبهم وهو المؤلّف من: موجبة كليّة صغرى مع جزئيّة سالبة كبرى يقابله الرابع بترتيبه. ويظهر أثره في استخدام برهان الخلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: تهذيب المنطق، السعد، ص١٢

(٢) فرح التقريب، على شرح التهذيب للشيخ عبد الله اليزديّ، كامران أحمد العطاريّ المدنيّ، ص٢٣٨، مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان، الأولى، ٢٠١٨م.

﴿شكل رقم ٣﴾

جدول بترتيب الضروب المنتجة في الشكل الرابع

حسب ترتيب معظم المناطقة والعلامة السعد التفتازانيّ

الضرب	السعد	معظم المناطقة
الأول	كليّة موجبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى	كليّة موجبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى
الثاني	كليّة موجبة صغرى مع جزئيّة موجبة كبرى	كليّة موجبة صغرى مع جزئيّة موجبة كبرى
الثالث	كليّة موجبة صغرى مع كليّة سالبة كبرى	كليّة سالبة صغرى مع كبرى كليّة موجبة
الرابع	كليّة موجبة صغرى مع جزئيّة سالبة كبرى	كليّة موجبة صغرى مع سالبة كليّة كبرى
الخامس	جزئيّة موجبة صغرى مع كليّة سالبة كبرى	جزئيّة موجبة صغرى مع كليّة سالبة كبرى
السادس	كليّة سالبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى	جزئيّة سالبة إحدى الخاصّتين صغرى مع كليّة موجبة كبرى
السابع	جزئيّة سالبة صغرى مع كليّة موجبة كبرى	موجبة كليّة صغرى مع جزئيّة سالبة إحدى الخاصّتين كبرى
الثامن	كليّة سالبة صغرى مع جزئيّة موجبة كبرى	سالبة كليّة صغرى إحدى الخاصّتين مع جزئيّة موجبة كبرى

المبحث الثالث: براهين الشكل الرابع

نظرًا لأنّ نتائج الشكل الرابع نظريّة؛ فإنّها تحتاج إلى براهين لإثبات صدقها، وقد استخدم المناطقة عدّة براهين منها: برهان الخُلف وعكس الترتيب ثمّ النتيجة، وعكس المقدّمتين للرد إلى الأوّل، أو بالردّ إلى الثاني بعكس الصغرى، أو الثالث بعكس الكبرى[١]، وهذا بيانها:

أوّلها: برهان الخُلف:

أمّا برهان الخُلف فصورته في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضمّ إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى ما ينافي المقدّمة الأخرى.[٢]

وبرهان الخُلف يجري في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس[٣] بترتيب معظم المناطقة، وبترتيب السعد في التهذيب يجري في الأوّل والثاني والثالث والخامس والسادس.

وقد جعله الشيخ العطّار يجري في السابع[٤]، وهو السادس بترتيب معظم المناطقة وهو المؤلّف من جزئيّة سالبة خاصة صغرى، وكليّة موجبة كبرى. وقد تابع في هذا السعد في شرحه للشمسيّة.[٥] وهو سهو؛ يقول عبد الله اليزديّ: «وقال المصنف[١] في "شرح الشمسيّة" بجريان

---

(١) انظر: تهذيب المنطق، العلامة السعد، ص١٢

(٢) انظر: شرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٣٩، مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان، الأولى، ٢٠١٨م، وتحفة المحقق، ص٢٠٨.

(٣) انظر: شرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٣٩، ٢٤٠، تحفة المحقق، ص٢٠٨، وشرح التهذيب، الحسن بن محمد الإجلال، ص١٦٥.

(٤) انظر: حاشية العطار على شرح التهذيب للخبيصي، ص٤٠٢

(٥) انظر: شرح الشمسية، العلّامة سعد الدين التفتازانيّ، ص٣٣١، تحقيق: جاد الله بسام، دار النور المبين، عمان الأردن، الأولى، ٢٠١١م

الخلف في السادس وهذا سهو».[٢]

فقد جعل العلّامة السعد الخُلف في السادس، وهو لا يجري فيه لعدم تنافي الجزئيّتين؛ لأنّك تقول: بعض الإنسان ليس بحجر، وكلّ ناطق إنسان. ينتج: بعض الحجر ليس بناطق. وإلا لصدق نقيضه وهو كلّ حجر ناطق، وإذا ضمّ هذا النقيض إلى الكبرى، وقيل: كلّ حجر ناطق، وكلّ ناطق إنسان، فينتج من الشكل الأوّل: كلّ حجر إنسان، وتنعكس إلى بعض الإنسان حجر، ولكن لا يمكن أن يقال: إنّ هذا العكس مناف الصغرى؛ لجواز أن يكون بعض الإنسان الذي ليس بحجر غير الإنسان الذي هو حجر.[٣]

وتبعهما في سهوهما الأستاذ الدكتور جميل تعيلب في تعليقه على شرح الخبيصيّ للتهذيب.[٤]

وجعله الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبيّ يجري في الضروب الثمانية[٥]، وهو خطأ.

وجعلته الدكتورة ناهد يوسف رزق يجري في الرابع - بترتيب السعد في التهذيب وهو

=

(١) العلامة السعد.

(٢) شرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٤٠

(٣) انظر: فرح التقريب، على شرح التهذيب للشيخ عبد الله اليزديّ، كامران أحمد العطاريّ المدنيّ، ص٢٤٠

(٤) انظر: تعليق الأستاذ الدكتور جميل تعيلب على شرح الخبيصيّ للتهذيب، ص٢٦٠، الكتاب المقرر على الفرقة الثانية قطاع أصول الدين بالأزهر الشريف، عام ٢٠١٩م.

(٥) انظر: جدول رقم ٣ الذي وضعه الشيخ في تعليقه على حاشيتي الدسوقي والعطّار على شرح التهذيب، ص٣٩١، ٣٩٢

السابع بترتيب معظم المناطقة -[١]، وهو أيضًا سهو.

وعند تطبيقها لهذا البرهان لم تعكس النتيجة اللازمة من نقيض نتيجة القياس الأصليّ، ومن ثمّ لم يتبين لها أنّ الخُلف لا يجري فيه؛ تقول الدكتورة ناهد رزق: «الضرب الرابع: "ك م + ج س = ج س"، ويمكن الاستدلال عليه بدليل الخُلف، ومثال ذلك: كلّ إنسان ناطق، وبعض الأسد ليس بإنسان. ينتج: بعض الناطق ليس بأسد. والاستدلال يكون كالتالي: أخذ نقيض النتيجة وهي هنا "ج س" ونقيضها "ك م" كلّ الناطق أسد، ونضمها إلى ما يناسبها من المقدمتين على هيئة قياس من الشكل الأوّل كالتالي: كلّ إنسان ناطق، وكلّ الناطق أسد، ينتج: كلّ إنسان أسد. وهي نتيجة واضحة الكذب، وذلك ناتج من المقدمة الكبرى التي هي نقيض النتيجة الأصليّة، وبذلك تكون النتيجة الأصليّة صادقة».[٢]

وفاتها أن تعكس النتيجة وهي: كلّ إنسان أسد، وعكسها: بعض الأسد إنسان، وهذا العكس لا ينافي كبرى القياس الأصليّ وهي: بعض الأسد ليس بإنسان؛ لجواز أن يكون بعض الأسد الذي ليس بإنسان غير الأسد الذي هو إنسان.

وتصوير الخُلف في الضرب الأوّل الذي هو مؤلّف من كليّتين موجبتين أن تقول: كلّ إنسان حيوان، وكلّ ناطق إنسان. ينتج: بعض الحيوان ناطق.

لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو: لا شيء من الحيوان بناطق، ويضمّ هذا النقيض إلى إحدى المقدمتين ليكون قياسًا من الشكل الأوّل. فيقال: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بناطق. ينتج: لا شيء من الإنسان بناطق. وهذه النتيجة تنعكس إلى لا شيء

---

(١) انظر: تعليق الدكتورة ناهد رزق على شرح الخبيصيّ للتهذيب، ص٢٦٥، ٢٦٦، الكتاب المقرر على الفرقة الثانية قطاع أصول الدين بالأزهر الشريف، عام ٢٠٢٠م.

(٢) شرح الخبيصيّ للتهذيب مع حاشية الدكتورة ناهد رزق على، ص٢٦٥، ٢٦٦

من الناطق بإنسان. وهذا العكس يضادّ الكبرى المفروضة الصدق. وهي كلّ ناطق إنسان.(١)

الخُلف في الضرب الثاني المؤلّف من كليّة موجبة صغرى وجزئيّة موجبة كبرى، ومثاله: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحساس إنسان، فبعض الحيوان حساس.

فلو لم تصدق: بعض الحيوان حسّاس لصدق نقيضها، وهو: لا شيء من الحيوان حسّاس، ويضم هذا النقيض ليصير كبرى وتضمّ له صغرى القياس الأصليّ، فيكون من الشكل الأوّل: كلّ إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان حسّاس. ينتج: لا شيء من الإنسان حسّاس، وهذه النتيجة تنعكس إلى: لا شيء من الحسّاس إنسان، وهذا العكس مناقض لكبرى القياس الأصليّ المفروضة الصدق، وهي: بعض الحسّاس إنسان.

الخُلف في الضرب الثالث المؤلّف من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كليّة، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق.

فلو لم تصدق: لا شيء من الحجر بناطق، لصدق نقيضها وهو: بعض الحجر ناطق، ويضمّ هذا النقيض ليصير صغرى وتضمّ له كبرى القياس الأصليّ، فيكون من الشكل الأوّل: بعض الحجر ناطق، وكلّ ناطق إنسان. ينتج: بعض الحجر إنسان. وهذه النتيجة تنعكس إلى بعض الإنسان حجر، وهذا العكس يناقض صغرى القياس الأصليّ المسلّمة الصدق وهي: لا شيء من الإنسان بحجر.

الخُلف في الضرب الرابع المؤلّف من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر.

فلو لم يصدق: بعض الحيوان ليس بحجر، لصدق نقيضها وهو: كلّ حيوان حجر، ويضمّ

---

(١) انظر: تحفة المحقق، ص٢٠٨، ٢٠٩

هذا النقيض ليصير صغرى وتضم له كبرى القياس الأصليّ، فيكون من الشكل الأوّل: كلّ حيوان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان. لينتج: لا شيء من الحيوان بإنسان. وهذه النتيجة تنعكس إلى: لا شيء من الإنسان بحيوان، وهذا العكس يضادّ صغرى القياس الأصليّ المسلّمة الصدق: كلّ إنسان حيوان.

الخُلف في الضرب الخامس المؤلّف: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج: سالبة جزئيّة. نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الإنسان ليس بحجر.

فلو لم يصدق: بعض الإنسان ليس بحجر، لصدق نقيضها وهو: كلّ إنسان حجر، ويضمّ هذا النقيض ليصير صغرى وتضم له كبرى القياس الأصليّ، فيكون من الشكل الأوّل: كلّ إنسان حجر، ولا شيء من الحجر بحيوان. لينتج: لا شيء من الإنسان بحيوان. وهذه النتيجة تنعكس إلى: لا شيء من الحيوان بإنسان، وهذا العكس يناقض صغرى القياس الأصليّ المسلمة الصدق: بعض الحيوان إنسان.

﴿شكل رقم ٤﴾

جدول ما يبرهن عليه بالخلف وما لا يبرهن عليه

م	الضرب	برهان الخلف
الأوّل:	من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	**نعم**
الثاني:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	**نعم**
الثالث:	من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	**نعم**
الرابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	**نعم**
الخامس:	من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
السادس:	من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
السابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
الثامن:	من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة	**لا**

ثانيها: عكس الترتيب ثمّ النتيجة ويسمّى القلب

وصورته أن تعكس الترتيب، أي تجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى، ليرجع إلى الشكل الأوّل، ثمّ تعكس النتيجة. وذلك إنّما يجري حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى كليّة والنتيجة قابلة للانعكاس كما في الأوّل والثاني والثالث والثامن أيضًا، وذلك بعكس السالبة الجزئيّة إذا كانت إحدى الخاصّتين.(١)

ففي الضرب الأوّل المؤلّف من كليّتين موجبتين، والنتيجة موجبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان

(١) انظر: شرح الشمسية، السعد التفتازاني، ص٣٢٩، ٣٣٠، وشرح التهذيب، عبد الله اليزدي، ص٢٤٠

حيوان، وكلّ ناطق إنسان ينتج: بعض الحيوان ناطق.

وعكس الترتيب أن يقال: كلّ ناطق إنسان، وكلّ إنسان حيوان، يصير شكلًا أوّلًا، وينتج: كلّ ناطق حيوان، ثمّ تعكس هذه النتيجة، فتصبح: بعض الحيوان ناطق، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وفي الضرب الثاني: المؤلّف من كليّة موجبة صغرى وجزئيّة موجبة كبرى، ومثاله: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحسّاس إنسان، فبعض الحيوان حسّاس.

وللبرهنة على صحة هذه النتيجة بعكس الترتيب ثمّ النتيجة، نعكس الترتيب أولًا فيصبح: بعض الحسّاس إنسان، وكلّ إنسان حيوان، والنتيجة: بعض الحسّاس حيوان، وإذا عكسنا هذه النتيجة صارت: بعض الحيوان حسّاس، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وفي الضرب الثالث: المؤلّف من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة كليّة ينتج سالبة كليّة، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق.

فإذا عكس الترتيب صار: كلّ ناطق إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر. ينتج: لا شيء من الناطق بحجر. وإذا عكسنا هذه النتيجة صارت: لا شيء من الحجر بناطق، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وفي الضرب الثامن: المؤلّف من سالبة كليّة صغرى وموجبة جزئيّة كبرى والنتيجة جزئيّة سالبة.

نحو: لا شيء من المتحرك بساكن ما دام متحركًا لا دائمًا، وبعض الفلك متحرك دائمًا. ينتج: بعض الساكن ليس بفلك ما دام ساكنًا لا دائمًا.

فإذا عكسنا الترتيب صار: بعض الفلك متحرك دائمًا، ولا شيء من المتحرك بساكن ما دام متحركًا لا دائمًا. ينتج: بعض الفلك ليس بساكن ما دام فلكًا لا دائمًا. وإذا عكسنا هذه النتيجة صارت: بعض الساكن ليس بفلك ما دام ساكنًا لا دائمًا. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل

الرابع.[١]

﴿شكل رقم ٥﴾

جدول ما يبرهن عليه بعكس الترتيب ثمّ النتيجة

م	الضرب	عكس الترتيب ثمّ النتيجة
الأوّل:	من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	**نعم**
الثاني:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	**نعم**
الثالث:	من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	**نعم**
الرابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	**لا**
الخامس:	من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
السادس:	من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
السابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
الثامن:	من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة	**نعم**

(١) انظر: شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، والمحشي، ص١٦٢، ١٦٣

ثالثها: عكس المقدّمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل

وصورته أن تعكس كلّ من الصغرى والكبرى بالعكس المستويّ مع بقاء الترتيب أي تظلّ معكوسة الصغرى صغرى، ومعكوسة الكبرى كبرى، فيرجع إلى الشكل الأوّل، ولا يكون إلا في الرابع والخامس.(١)

ففي الضرب الرابع المؤلّف: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج: سالبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر.

فتعكس الصغرى إلى: بعض الحيوان إنسان، وتعكس الكبرى إلى: لا شيء من الإنسان بحجر، ثمّ نضع الصغرى صغرى كما هي صغرى والكبرى كذلك، لينتظم من الشكل الأوّل: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر. فينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الخامس المؤلّف: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج: سالبة جزئيّة. نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الإنسان ليس بحجر.

فتعكس الصغرى إلى: بعض الإنسان حيوان، وتعكس الكبرى إلى: لا شيء من الحيوان بحجر، ثمّ نضع الصغرى كما هي صغرى والكبرى كذلك، فينتظم قياس من الشكل الأوّل: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر. فينتج: بعض الإنسان ليس بحجر. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

---

(١) انظر: شرح الشمسيّة، السعد التفتازانيّ، ص٣٣٠، وشرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٤٠، ٢٤١

﴿شكل رقم٦﴾

جدول ما يبرهن عليه بعكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل

م	الضرب	عكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل
الأوّل:	من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	**لا**
الثاني:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	**لا**
الثالث:	من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	**لا**
الرابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	**نعم**
الخامس:	من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
السادس:	من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
السابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
الثامن:	من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة.	**لا**

رابعها: عكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني

ولا يجري إلاّ إذا كانت المقدمتان مختلفتين في الكيف، والكبرى كليّة والصغرى قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس أيضًا إذا كانت الصغرى إحدى الخاصّتين.(١)

وصورته في الضرب الثالث المؤلّف: من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج: سالبة

---

(١) انظر: شرح الشمسيّة، السعد التفتازانيّ، ص٣٣٠، وشرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٤١

كليّة، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق.

فتعكس الصغرى إلى: لا شيء من الحجر بإنسان، ونضع المعكوسة صغرى ونضمها لكبرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثاني هكذا: لا شيء من الحجر بإنسان، وكلّ ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الحجر بناطق، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الرابع المؤلّف: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج: سالبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر.

فتعكس الصغرى إلى: بعض الحيوان إنسان، ونضع المعكوسة صغرى ونضمها لكبرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثاني هكذا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الخامس المؤلّف: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الإنسان ليس بحجر.

فتعكس الصغرى إلى: بعض الإنسان حيوان، ونضع المعكوسة صغرى ونضمها لكبرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثاني هكذا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب السادس المؤلّف: من سالبة جزئيّة (إحدى الخاصّتين) وموجبة كليّة كبرى، نحو: بعض المتحرّك ليس بساكن ما دام متحرّكًا لا دائمًا، وكلّ فلك متحرّك دائمًا. ينتج: بعض الساكن ليس بفلك دائمًا ما دام ساكنًا.

فنعكس الصغرى وهي سالبة جزئيّة لا تنعكس ما لم تكن إحدى الخاصّتين؛ فتصبح: بعض الساكن ليس بمتحرّك ما دام ساكنًا لا دائمًا، ونضع المعكوسة صغرى ونضمّها لكبرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثاني هكذا: بعض الساكن ليس بمتحرّك ما دام ساكنًا لا دائمًا،

وكلّ فلك متحرّك دائمًا. فينتج: بعض الساكن ليس بفلك دائمًا ما دام ساكنًا، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.(١)

﴿شكل رقم ٧﴾

جدول ما يبرهن عليه بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الثاني

م	الضرب	عكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الثاني
الأوّل:	من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	**لا**
الثاني:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	**لا**
الثالث:	من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	**نعم**
الرابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	**نعم**
الخامس:	من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
السادس:	من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
السابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
الثامن:	من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة.	**لا**

(١) انظر: شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، ص١٦٠، ١٦١

خامسها: عكس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الثالث

ولا يجري إلاّ إذا كانت الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس، وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كليّة، ويجري في الأوّل والثاني والرابع والخامس والسابع إذا كانت الكبرى إحدى الخاصّتين.(١)

وصورته في الضرب الأوّل المؤلّف: من كليّتين موجبتين، والنتيجة موجبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان حيوان، وكلّ ناطق إنسان ينتج: بعض الحيوان ناطق.

فتعكس الكبرى إلى: بعض الإنسان ناطق، ونضع المعكوسة كبرى كما هي ونضمّها إلى صغرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثالث هكذا: كلّ إنسان حيوان، بعض الإنسان ناطق. ينتج: بعض الحيوان ناطق. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الثاني المؤلّف: من كليّة موجبة صغرى وجزئيّة موجبة كبرى، ومثاله: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحسّاس إنسان، فبعض الحيوان حسّاس.

فتعكس الكبرى إلى: بعض الحسّاس إنسان، ونضع المعكوسة كبرى كما هي ونضمها إلى صغرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثالث هكذا: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحسّاس إنسان. ينتج: بعض الحيوان حسّاس، وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الرابع المؤلّف: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر.

فتعكس الكبرى إلى: لا شيء من الإنسان بحجر، ونضع المعكوسة كبرى كما هي ونضمّها إلى صغرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثالث هكذا: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء

---

(١) انظر: شرح الشمسيّة، السعد التفتازانيّ، ص٣٣٠، ٣٣١، وشرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، ص٢٤١، ٢٤٢

من الإنسان بحجر. ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب الخامس المؤلّف: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة. نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فبعض الإنسان ليس بحجر.

فتعكس الكبرى إلى: لا شيء من الحيوان بحجر، ونضع المعكوسة كبرى كما هي ونضمّها إلى صغرى القياس الأصليّ فينتظم قياس من الشكل الثالث هكذا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بحجر. ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر. وهي عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

وصورته في الضرب السابع المؤلّف: من موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة خاصة كبرى. ينتج: سالبة جزئيّة.

واشترط هنا أن تكون السالبة الجزئيّة إحدى الخاصّتين؛ لأنّها لا تنعكس ما لم تكن إحدى الخاصّتين، نحو: كلّ متحرك متنقّل ما دام متحرّكًا لا دائمًا، وبعض الساكن ليس بمتحرّك ما دام ساكنًا لا دائمًا. ينتج: بعض المتنقل ليس بساكن حين هو متنقل لا دائمًا.

فيرتدّ هذا الضرب إلى الثالث بعكس الكبرى وهو عرفيّة خاصّة، والنتيجة في الجهة كعكس الصغرى وهو حينيّة لا دائمة[1] محذوفًا عنها لا دوام العكس، ومقيدة بلا دوام الكبرى، هكذا:

---

(١) الحينية اللادائمة: وهي الحينيّة المطلقة المقيدة باللا دوام الذاتيّ، لأن الحينيّة المطلقة معناها: أنّ المحمول فعليّ الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد باللا دوام الذاتيّ الذي يشار به إلى مطلقة عامّة - كما تقدّم - فتتركب الحينيّة =

كلّ متحرك متنقل ما دام متحركًا، وبعض المتحرك ليس بساكن ما دام متحركًا لا دائمًا. ينتج: بعض المتنقل ليس بساكن حين هو متنقّل لا دائمًا.[١] وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

﴿شكل رقم ٨﴾

جدول ما يبرهن عليه بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث

م	الضرب	عكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث
الأوّل:	من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	**نعم**
الثاني:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	**نعم**
الثالث:	من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	**لا**
الرابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	**نعم**
الخامس:	من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
السادس:	من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	**لا**
السابع:	من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	**نعم**
الثامن:	من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة.	**لا**

=

اللا دائمة من حينيّة مطلقة، ومطلقة عامّة. نحو " كلّ طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر، لا دائما " أي: لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل. المنطق، محمد رضا المظفّر، ص١٥٤

(١) انظر: شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، والمحشّي، ص١٦١، ص١٦٢

{شكل رقم ٩}

جدول الضروب المنتجة وبراهينها

الضرب المنتج	برهان الخلف	عكس الترتيب ثمّ النتيجة	عكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل	عكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الثالث
الأوّل: من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية	نعم	نعم	لا	لا	نعم
الثاني: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى موجبة جزئيّة، ينتج موجبة جزئيّة.	نعم	نعم	لا	لا	نعم
الثالث: من صغرى سالبة كليّة، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية.	نعم	نعم	لا	نعم	لا
الرابع: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئية.	نعم	لا	نعم	نعم	نعم

الضرب المنتج	برهان الخلف	عكس الترتيب ثمّ النتيجة	عكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل	عكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الثالث
الخامس: من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
السادس: من صغرى سالبة جزئيّة خاصة، وكبرى موجبة كليّة، ينتج سالبة جزئيّة.	لا	لا	لا	نعم	لا
السابع: من صغرى موجبة كليّة، وكبرى سالبة جزئيّة خاصة. ينتج سالبة جزئيّة.	لا	لا	لا	لا	نعم
الثامن: من صغرى سالبة كليّة خاصة، وكبرى موجبة جزئيّة ينتج: سالبة جزئيّة	لا	نعم	لا	لا	لا

الخاتمة

بعد هذه الجولة مع المناطقة في الشكل الرابع نخلص إلى النتائج التالية:

١- لا يعرف على وجه اليقين من هو واضع الشكل الرابع.

٢-عرَف أرسطو الشكل الرابع إلا أنّه ذكر بعض ضروبه عند ذكره للشكل الأوّل.

٣- أولى ابن الصلاح الهمدانيّ ومجد الدين الجيليّ الشكل الرابع أولويّة خاصة حتى إنّهما قدّماه على الشكل الثاني والثالث حيث جعلاه ثانيًا.

٤- أُهمِل الشكل الرابع من قبل الفارابيّ وابن سينا والغزاليّ والساويّ وغيرهم من العلماء، ورفضه من الغربيين لاشلييه وجوزيف وغيرهما.

٥- من الغربيين من جعل الشكل الرابع لا يُستغنى عنه في نظريّة القياس وهو كينز.

٦- اختلف متقدمو المناطقة مع متأخريهم في الشروط التي يجب توافرها في الرابع بناء على عدم انكشاف عكس السالبة الجزئيّة المشروطة الخاصة والعرفيّة الخاصة من الموجّهات المركبة.

٧- الأضرب المنتجة عند المتقدمين خمسة، وعند المتأخرين ثمانية، والثلاثة المزيدة يشترط أن تكون السالبة فيها إحدى الخاصتين.

٨- للخلط الذي وقع من بعض المتأخرين الذين جعلوا هذه الأضرب الثلاثة المزيدة منتجة مطلقًا، رجّح بعض العلماء رأي المتقدمين كالشيخ صالح موسى شرف[١]، والدكتور عوض الله حجازيّ.[٢]

---

(١) انظر: محاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، ص٩٣.

(٢) انظر: المرشد السليم، هامش ١٤٧.

٩- كثر الخلط والوهم من كثير من العلماء في برهان الخلف، وهو ناشئ من إجراء الثلاثة أضرب المزيدة في قياس مقدماته مطلقة أو بسيطة، بينما يشترط أن تكون المقدمة السالبة فيها إحدى الخاصتين.

فهرست المصادر والمراجع

١ – الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركليّ، دار العلم للملايين، الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

٢ – البصائر النصيريّة في علم المنطق، زين الدين بن عمر بن سهلان الساويّ، تحقيق: حسن المراغيّ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، الأولى، ١٣٩٠ هـ.

٣ – تحرير القواعد المنطقيّة في شرح الرسالة الشمسيّة، قطب الدين محمود بن محمد الرازيّ، ت: ٧٦٦ هـ، مصطفى البابي الحلبيّ.

٤ – تحفة المحقق بشرح نظام المنطق، أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين العلويّ الحسينيّ، مطبعة المنار، القاهرة، الأولى، بدون.

٥ – تلخيص القياس لأرسطو، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسيّ، أبو الوليد، ت: ٥٩٥ هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن بدويّ، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الأولى، ١٩٨٨م.

٦ – تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق، الشيخ أحمد المحليّ، مطبعة السعادة، الأولى، ١٩١٣م.

٧ – تهذيب المنطق والكلام، سعد الدين التفتازانيّ، مطبعة السعادة، الأولى، ١٩١٢م.

٨– توضيح المفاهيم في المنطق القديم، د. رشدي عزيز، مطبعة الشمس، شبين الكوم، الخامسة، ٢٠٠٠م.

٩ – تيسير القواعد المنطقيّة شرح للرسالة الشمسيّة، د. محمد شمس الدين إبراهيم سالم، مطبعة حسّان، القاهرة، الرابعة، ١٩٨٥م.

١٠ – الجوهر النضيد شرح منطق التجريد، ابن المطهر الحليّ جمال الدين حسن بن يوسف، ت: ٧٢٦هـ، تحقيق: محسن بيدارفر، طبعة طهران، ١٤٣٥ هـ.

١١ – حاشية الدسوقيّ على شرح القطب على الشمسيّة، محمد بن أحمد بن عرفة المالكيّ، المطبعة الأميريّة، ١٩٠٥م.

١٢ – حاشية العلّامة شيخ الإسلام حسن بن محمد العطّار، ت: ١٢٥٠ه على التذهيب شرح التهذيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ.

١٣ – حاشية الملّوي على المطلع شرح إيساغوجي، الشيخ أحمد الملّوي، منشور مع حاشية العطار على المطلع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ، تحقيق: د. عرفة النادي، دار الضياء، الكويت.

١٤ – دور العرب في تكوين الفكر الأوروبيّ، د. عبد الرحمن بدويّ، الأنجلو، ١٩٦٧م.

١٥ – شرح التهذيب مع الحاشية، الحسن بن أحمد الإجلال، حشى عليه: الحسن بن الحسين بن القاسم، دار المسيرة، بيروت، الأولى، ١٩٨٥م.

١٦ – شرح التهذيب، عبد الله اليزديّ، مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان، الأولى، ٢٠١٨م.

١٧ – شرح الشمسيّة، العلّامة سعد الدين التفتازانيّ، تحقيق: جاد الله بسام، دار النور المبين، عمان الأردن، الأولى، ٢٠١١م

١٨ – الشفاء، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ت: ٤٢٨هـ، تحقيق: سعيد زايد، تقديم د. إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة، ١٩٦٤م.

١٩ – عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجيّ موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة، ت: ٦٦٨هـ، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢٠ – فرح التقريب، على شرح التهذيب للشيخ عبد الله اليزديّ، كامران أحمد العطاريّ المدنيّ، مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان، الأولى، ٢٠١٨م.

٢١ – الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الورّاق البغداديّ المعروف بابن

النديم، ت: ٤٣٨هـ، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الثانية، ١٩٩٧م.

٢٢ – اللآلي المنثورات على نظم الموجهات، الشيخ أحمد البحيري، طبع بهامش: سوانح التوجهات على نظم الموجّهات للشيخ عبد الله الحماميّ الفيوميّ، المطبعة الخيريّة، ١٣٢٣ هـ.

٢٣ – اللامع في الشكل الرابع، مجد الدين الجيليّ، تحقيق: أسد الدين فلاحيّ، مجلة الفلسفة وعلم الكلام، العدد الثاني، ٢٠١٥م إيران.

٢٤ – محاضرات في المنطق، الشيخ صالح موسى شرف، دار الثناء للطباعة، الخامسة، ١٩٥٣م.

٢٥ – المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله حجازي، دار الطباعة المحمدية، السادسة، بدون.

٢٦ – معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ الطوسيّ، ت: ٥٠٥هـ، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، ١٩٦١م.

٢٧ – مقالة في الشكل الرابع، أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السريّ ابن الصلاح الهمدانيّ، ت: ٥٤٨هـ، تحقيق: أسد الله فلاحيّ، منشور في مجلة الحكمة الخالدة، العدد الأوّل، ١٣٩٣هـ.

٢٨ – المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. علي سامي النشار، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٠م.

٢٩ – المنطق الصوريّ والرياضي، د. عبد الرحمن بدويّ، وكالة المطبوعات، الكويت، الرابعة، ١٩٧٧م.

٣٠ – منطق الملخّص، الفخر الرازيّ، تحقيق: د. أحد فرامرز قراملكي، وأدنيه أصغري، طبعة طهران ١٣٨٨هـ

٣١ – المنطق الوضعيّ، د. زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصريّة.

٣٢ – المنطق عند الفارابيّ، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ت:

٣٣٩ هـ، تحقيق: د. رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٣ – المنطق، محمد رضا المظفّر، دار التعارف للمطبوعات، الثالثة، ٢٠٠٦م.

٣٤ – نظريّة القياس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصوريّ الحديث، يان لوكاشيفتش، ترجمة: الدكتور عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف بالإسكندريّة، ١٩٦١م.

٣٥ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربليّ، ت: ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية ١٠١٢

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ١٠١٤

مقدمة ١٠١٦

أسباب اختيار الموضوع: ١٠١٧

منهج البحث: ١٠١٨

خطة البحث: ١٠١٨

تمهيد ١٠١٩

أولاً: تعريف القياس: ١٠١٩

ثانيًا: القياس الاقترانيّ الحمليّ: ١٠٢٤

المبحث الأوّل: الشكل الرابع تاريخيًّا ١٠٢٧

أولاً: من هو واضع الشكل الرابع؟ ١٠٢٧

ثانيًا: انقسام المناطقة في الشكل الرابع: ١٠٣٠

١- ابن الصلاح الهمدانيّ: ١٠٣٠

٢- مجد الدين الجيليّ: ١٠٣٢

أغلب المناطقة يثبتونه رابعًا لبعده عن مقتضى الطبع: ١٠٣٢

مهملو الشكل الرابع: ١٠٣٣

الفريق الأوّل من أهمله دون ذكر لسبب إهماله: ١٠٣٤

١- أرسطو: ١٠٣٤

٢- الفارابيّ: ١٠٣٧

٣- الغزاليّ: ١٠٣٧

الفريق الثاني الذي أهمل الشكل الرابع معللاً إهماله:..... ١٠٣٨
١- ابن سينا:..... ١٠٣٨
٢- ابن رشد: ١٠٣٨
٣- الساويّ:..... ١٠٤٠
٤- ابن اللبّاد موفق الدين عبد اللطيف البغداديّ..... ١٠٤١
ثالثًا: الشكل الرابع عند المناطقة الْمُحدَثين الغربيين: ١٠٤٢
جون نيفيل كينز:..... ١٠٤٣
الرافضون للشكل الرابع في القياس:..... ١٠٤٣
١- جول لاشلييه:..... ١٠٤٣
٢- اتش دبليو بي جوزيف: ١٠٤٤
المبحث الثاني: شروط الشكل الرابع وضروبه المنتجة بين المتقدمين والمتأخرين..... ١٠٤٧
أولاً: شروط إنتاج الشكل الرابع وضروبه المنتجة عند المتقدمين: ١٠٤٧
(شكل رقم ١): جدول الضروب المنتجة وغير المنتجة على رأي المتقدمين ١٠٤٩
ثانيًا: شروط إنتاج الشكل الرابع عند المتأخرين: ١٠٥٠
الأضرُب الثلاثة الأخيرة غير منتجة إذا كانت من غير الخاصّتين: ١٠٥٣
هل هناك خلاف بين المتقدمين والمتأخرين؟..... ١٠٥٦
(شكل رقم ٢): جدول الضروب المنتجة وغير المنتجة على رأي المتأخرين..... ١٠٥٨
ترتيب ضروب الشكل الرابع المنتجة عند المتأخرين: ١٠٥٩
(شكل رقم ٣): جدول بترتيب الضروب المنتجة في الشكل الرابع ١٠٦١
حسب ترتيب معظم المناطقة والعلامة السعد التفتازانيّ..... ١٠٦١
المبحث الثالث: براهين الشكل الرابع ١٠٦٢

أوّلها: برهان الخُلف:..... ١٠٦٤
(شكل رقم ٤): جدول ما يبرهن عليه بالخلف وما لا يبرهن عليه..... ١٠٦٧
ثانيها: عكس الترتيب ثمّ النتيجة ويسمّى القلب..... ١٠٦٧
(شكل رقم ٥): جدول ما يبرهن عليه بعكس الترتيب ثمّ النتيجة..... ١٠٦٩
ثالثها: عكس المقدّمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل..... ١٠٧٠
(شكل رقم٦): جدول ما يبرهن عليه بعكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل..... ١٠٧١
رابعها: عكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني..... ١٠٧١
(شكل رقم ٧): جدول ما يبرهن عليه بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الثاني..... ١٠٧٣
خامسها: عكس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الثالث..... ١٠٧٤
(شكل رقم ٨): جدول ما يبرهن عليه بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث..... ١٠٧٦
(شكل رقم ٩): جدول الضروب المنتجة وبراهينها..... ١٠٧٧
الخاتمة..... ١٠٧٩
فهرست المصادر والمراجع..... ١٠٨١
فهرس الموضوعات..... ١٠٨٥